

# تقرير حالة البلاد

## الثقافة





4	تقديم
8	أولاً: التخطيط في المجال الثقافي
9	ثانياً: مفهوم «الثقافة»
11	ثالثاً: دور وزارة الثقافة في قيادة الفعل الثقافي وتوجيهه
13	رابعاً: التخطيط في وزارة الثقافة
15	خامساً: التخطيط الإستراتيجي للثقافة ومرجعياته
17	سادساً: الإستراتيجية الثقافية في «الأجندة الوطنية»
	سابعاً: محاولات الوصول إلى إستراتيجية وطنية للثقافة من خلال المؤتمرات الثقافية
18	ثامناً: خطط وزارة الثقافة
19	تاسعاً: برامج ومشاريع وزارة الثقافة وتحديات تنفيذها ومقترحات للتطوير
20	أ. برنامج نشر النتاج الفني والثقافي ودعم الإبداع
20	ب. برنامج الفعاليات والأنشطة الثقافية والشبابية
24	ت. برنامج المهرجانات والفعاليات الثقافية والأدبية
28	ث. مدن الثقافة الأردنية
32	ج. برنامج عمّان عاصمة الثقافة الإسلامية 2017
33	ح. البنى الثقافية التحتية
33	عاشراً: إستراتيجية ثقافية مقترحة
34	أ- مرتكزات الإستراتيجية
34	ب- تحليل بيئة العمل الثقافي
35	ت- الأهداف العامة للخطة المقترحة
38	ث- وسائل تحقيق الأهداف
39	ج- محاور الخطة
40	خلاصة
50	

## تقديم

شهد الأردن الحديث، منذ تأسيس الإمارة في مطلع العشرينات من القرن الفائت، إنشاء تجمعات ثقافية متنوعة، بدءاً من المجالس التي كان الأدباء يقدمون فيها نتاجاتهم ويُقيمون السجلات النقدية حولها، ومن أبرزها مجلس الأمير عبد الله بن الحسين (الملك عبد الله الأول) مؤسس الدولة الأردنية. وظهرت في عقدي العشرينات والثلاثينات فرقٌ مسرحية تتبع للمدارس أو للكنائس أو للأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية، وأسست جمعيات تعنى بالفن التشكيلي في مرحلة إرهاباته الأولى، لكنها لم تدُم طويلاً.

وترتبط البداية الحقيقية للنشاط الثقافي الجماعي المنظم في الأردن، بصور أول قانون للجمعيات عام 1936، والذي تلاه قانون الجمعيات رقم (12) لسنة 1956، ثم القانون رقم (7) لسنة 1965، فالقانون رقم (33) لسنة 1966، الذي ظل معمولاً به حتى عام 2008 حيث صدر قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008، الذي جاء تلبيةً لحاجة موضوعية، وشكّل حافزاً لتأسيس الجمعيات الثقافية بأنواعها المختلفة.

وبعد أن كان النشاط الثقافي يرتبط بالأندية الرياضية والجمعيات الخيرية لعقود، جاء عام 1963 ليمثل محطة تحوّل في هذا المجال، فقد تأسست فيه جمعية المكتبات الأردنية، ثم توالى عملية تأسيس الجمعيات وتسجيلها حتى بلغ عدد العاملة منها في عام 2018 أكثر من 600 جمعية. كما أنشأت مؤسسة نور الحسين (مؤسسة الملك الحسين لاحقاً) المعهد الوطني للموسيقى، ومركز الفنون الأدائية، ومراكز التدريب على الحرف الشعبية.

ويمكن القول إن مؤسسة العمل الثقافي في الأردن بدأت بإنشاء دائرة الثقافة والفنون عام 1964 لتكون راعياً للنشاط الثقافي. وقد ارتبطت هذه الدائرة بوزارات الثقافة، والإعلام، والسياحة والآثار، ثم ارتبطت بوزارة الثقافة والشباب عام 1976.

وفي عام 1988 أنشئت أول وزارة للثقافة باسم «وزارة الثقافة والتراث القومي». واستناداً إلى المادة (120) من الدستور التي تحدد آليات استحداث أي تقسيم إداري جديد، صدر نظام خاص بتنظيم الوزارة حمل رقم (15) لسنة 1988، ثم جرت تعديلات عليه عام 1990 وحمل الرقم (5).

لقد جاءت نشأة وزارة الثقافة استجابة لفهم صانع القرار لأهمية الثقافة ودورها في حياة الأمة، وتجسيداً لرؤية الدولة للثقافة. ويشار إلى أن الأردن كان قد احتضن أول مؤتمر لوزراء الثقافة العرب عام 1976، الذي صدر عنه توجه بأن تكون هناك وزارة ثقافة في كل دولة عربية، مما حفز على الاهتمام بالشأن الثقافي في العالم العربي بشكل عام.

ولم يكن العمل الثقافي في الأردن حكراً على المؤسسة الثقافية الرسمية التي أنشئت عام 1964 (دائرة الثقافة والفنون)، فقد شجعت الحكومات المتعاقبة على ممارسة العمل الثقافي، التزاماً بالدستور الذي كفل حرية التعبير والرأي والتنظيم النقابي والمهني (المادتان 15 و16 من الدستور)، كما شجعت الحكومات القطاع الخاص على تقديم الخدمات والمنتجات الثقافية التي يحتاجها المواطن.

وتعد الهيئات الثقافية التي تعمل على أساس قانون الجمعيات، ركناً أساسياً في العمل الثقافي، ورافداً أساسياً من روافد الثقافة والإبداع، وقد تركز بعضها كمعالم وطنية بارزة، مثل رابطة الكتاب الأردنيين، ونقابة الفنانين الأردنيين، والجمعية الملكية للفنون الجميلة (المتحف الوطني للفنون الجميلة)، وجمعية المكتبات الأردنية، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، وجمعية الشؤون الدولية، واتحاد الناشرين الأردنيين.

وأبدى القطاع الخاص اهتماماً بالقطاع الثقافي رغم أنه «غير رابح» بالمعايير التجارية، فساهم في إصدار الصحف، وإنشاء دور النشر (أسس عبد الرحمن الكردي أول دار نشر خاصة في أربعينات القرن العشرين)، وفتح دور السينما بدءاً من عشرينات القرن الفائت. وفي عقود لاحقة، اقتحم القطاع الخاص مجالات كان محجماً عن الدخول فيها، مثل المسرح، والفن التشكيلي، والإنتاج الدرامي والفني. وشهدت البلاد منذ تسعينات القرن العشرين نشوء العديد من المسارح الخاصة، وصلات العرض للفنون البصرية، وشركات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والموسيقي.

وبادرت بعض المؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى لعب أدوار ثقافية لافتة، ومن أبرز هذه المؤسسات البنك العربي الذي أنشأ مؤسسة عبد الحميد شومان الثقافية (1976)، والبنك الأهلي الذي أسس دائرة ثقافية تعنى بالنشر ودعم النشاط الثقافي والفني نشطت خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. كما قام عدد من رجال الأعمال والشخصيات العامة بلعب أدوار شبيهة، ومنهم سمير شماً الذي أنشأ مؤسسة سمير شماً للثقافة والتعليم، ورياض المفلح الذي أوصى بوقفية أسست عليها مؤسسة رياض المفلح للثقافة والتعليم، وأبناء القاضي موسى الساكت الذين قاموا بإنشاء مركز ثقافي باسمه وأسسوا جمعية ثقافية لهذه الغاية، وورثة مصطفى وهبي التل (عرار) الذين قدموا بيته في إربد ليكون وقفية ثقافية باسم «بيت عرار الثقافي»، وزوجة رئيس الوزراء الأسبق وصفي التل التي وضعت بيته وقفية ثقافية، وعائلة الكاتب أديب عباسي التي كرست بيته كمتحف يحمل اسمه في بلدة الحصن.

وأولت بعض المؤسسات الحكومية الشأن الثقافي اهتماماً كبيراً، إذ لا يمكن إغفال دور مجالس الإدارة المحلية (البلديات)، وعلى رأسها أمانة عمان الكبرى (العاصمة)، التي اضطلعت بدور ثقافي كبير، خاصة في مجال المكتبات العامة بدءاً من عام 1960، وقد اتسع هذا الدور في العقود الثلاثة الأخيرة، وبخاصة بعد إنشاء دائرة ثقافية في الأمانة عام 1993، ليشمل مجالات متنوعة مثل النشر، والمسرح، والفن التشكيلي، والموسيقى، والفنون الشعبية، إضافة إلى إصدار الكتب. ومع مطلع الألفية الثالثة، أنشئ مركز الحسين الثقافي الذي يضم مسرحاً مجهزاً، وقاعات للندوات والمؤتمرات، وصلات لعرض الأعمال الفنية، وقاعات متعددة الأغراض. كما أنشئت مراكز ثقافية مثل مركز زها، ومركز الملكة رانيا. وأنشأت العديد من البلديات وبدعم من مؤسسات الإعمار فيها، مرافق للأنشطة الثقافية، ففي الكرك أنشئ

مركز الحسن الثقافي بدعم من مؤسسة إعمار الكرك، وهو ما تكرر في السلط وفي الطفيلة. وفي إربد، أنشئت قاعة متعددة الأغراض تابعة للبلدية، ومركز الحصن الثقافي. ونقلت هذه التجربة في بقية المدن الأردنية بأشكال مختلفة.

وكان للمدارس (وخاصة في مرحلة ما قبل نشوء الجمعيات الثقافية) والجامعات، دور مهم في نشر الثقافة والأنشطة الثقافية. إذ تحتضن الجامعات الكثير من المؤتمرات الفكرية والعلمية والثقافية، التي تستقطب أعداداً كبيرة من الأكاديميين والمفكرين والمثقفين وطلبة الجامعات. كما تنظم الجامعات وتحتضن أنشطة وفعاليات ثقافية وفنية على مدار العام. فعلى سبيل المثال، شكّل المسرح الجامعي في الجامعة الأردنية حاضنة للمسرح الأردني طوال فترة الستينات إلى أواسط السبعينات من القرن الماضي. وعملت جامعة اليرموك التي أسست منتصف السبعينات، على رفد الحركة الفنية بالعديد من المواهب الفنية في المسرح والموسيقى والفرن التشكيلي من خلال كلية الفنون الجميلة فيها. وأدخلت وزارة التربية والتعليم مساقاً دراسياً في الفن (رسم وموسيقى ومسرح) منذ ثمانينات القرن الماضي، إلا هذا المساق ظل يعاني من عدم الاهتمام الجدي به من قبل الإدارات المدرسية ومن نقص في المدرسين، لذلك كان إسهام المدارس بنشر الثقافة الفنية أقل من المأمول، كما إن دور الجامعات في هذا المجال تراجع كثيراً في العقدين الأخيرين، خاصة في مجالات الفن والإبداع الأدبي.

خلال عقود طويلة من العمل الثقافي المؤسسي، سواء أثناء عمل دائرة الثقافة والفنون، أو بعد إنشاء وزارة الثقافة، كانت هناك محددات كثيرة تؤثر على العمل الثقافي، وتضييقاً على حرية التعبير والتجمع، انطلقت في مجملها من نظرة شمولية لحصر الفعل الثقافي؛ تنظيمياً وتنفيذياً، في يد الدولة فقط. ومع انتهاء العمل بالأحكام العرفية في عام 1989، دخل الأردن مرحلة من الانفراج السياسي اتسمت بالأجواء الإيجابية التي وفّرت هامشاً كبيراً من حرية الحركة للجسم الثقافي، وأثرت على عمل وزارة الثقافة وتعاطيها مع المشهد ككل، حيث انسحبت الوزارة إلى الدور التنظيمي والإشرافي، بدل الهيمنة على العمل الثقافي. ومن التجليات المهمة لانتهاج الأحكام العرفية، قرار إعادة فتح رابطة الكتاب الأردنيين في 15 كانون الأول 1989، بعد أن أغلقت لأكثر من عامين بقرار صادر عن الحاكم العسكري. وقد شكّلت عودة الرابطة إلى العمل منعطفاً حاسماً في توجّه الدولة نحو إشاعة أجواء الحرية ومنح المثقفين حرية في الحركة والتجمع والتعبير.

## أولاً: التخطيط في المجال الثقافي

أولت كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) اهتماماً خاصاً بالمسألة الثقافية، فعملت الأولى على وضع خطة إستراتيجية للتنمية الثقافية لمدة عشرة أعوام بدءاً من عام 1988 باسم «الخطة الشاملة للثقافة العربية»، وقد استمر إعداد تلك الخطة ثماني سنوات، ثم وضعت المنظمة الإسلامية خطة مشابهة تحت عنوان «الإستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي»، استمر إعدادها ثلاث سنوات، وأقرت عام 1991 في مؤتمر دكا. وبالموازاة، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) عن عقد التنمية الثقافية للأعوام (1988-1998). لكن هاتين الخطتين لم تجدا انعكاساً لهما في التخطيط الثقافي في الأردن.

كما أولى المثقفون والمفكرون العرب، والروابط الفكرية والثقافية العربية، اهتماماً غير مسبوق بالمسألة الثقافية خلال العقود التي تلت هزيمة حزيران (1967)، وجرى البحث عميقاً بأثر الثقافة في الهزيمة، ودورها في استنهاض روح المقاومة والتحدّي.

إلا أن محاولات التخطيط في المجال الثقافي لم تبدأ في الأردن إلا في نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين. فلم يهتم الباحثون بالشأن الثقافي في الأردن بموضوع التخطيط الإستراتيجي بوجه عام، بل إن هناك من ينكر، من حيث المبدأ، إمكانية التخطيط في هذا المجال الثقافي. كما إن المؤسسات المعنية بالشأن الثقافي نفسها لم تولّ التخطيط الاهتمام الكافي.

إلا أن بداية الألفية الثالثة شهدت وضع «الأجندة الوطنية» التي هي بمثابة إستراتيجية وطنية، ووضعت خطط إستراتيجية طويلة ومتوسطة المدى في قطاعات مختلفة مثل التربية والتعليم والشباب وغيرها. ورغم الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة للوصول إلى إستراتيجية ثقافية، إلا أن التخطيط في المجال الثقافي في الأردن ما زال يواجه صعوبات مختلفة.

ورغم الإنجازات التي حققتها الثقافة الأردنية منذ تأسيس الدولة، وبخاصة بعد نشأة وزارة الثقافة وانتشار المؤسسات والهيئات الثقافية الرسمية والأهلية والخاصة، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى بناء إستراتيجية ثقافية توحد جهود المؤسسات الثقافية وتوجهها ضمن أهداف محددة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ونهضته، كما تبرز الحاجة إلى المزيد من العمل المخطط.



ووفقاً للتقرير العربي الأول للتنمية الثقافية الذي أصدرته مؤسسة الفكر العربي (2008)، فإن أبرز المشاكل التي تعترض سبيل المؤسسات الثقافية العربية بعامة العربية، والتي تتمثل في غياب الأهداف الثقافية أو عدم وضوحها، وضعف الإعداد النظري للمشاريع والبرامج، واضطراب الهيكلية المؤسساتية، أو ضعف الموارد المادية، والافتقار إلى إستراتيجية للمباشرة (التنفيذ)، وغياب المتابعة والتقييم الدوري، وضعف التنسيق سواء داخل المؤسسة الواحدة أو بين المؤسسات الثقافية.

ويلاحظ أن إن هذه المشاكل تنطبق على الحالة الأردنية تماماً. والخروج منها لا يكون إلا من خلال إستراتيجية ثقافية شاملة. فلم ينتظم مجمل العمل الثقافي في الأردن، والذي تشارك به قطاعات الدولة والمجتمع، في إطار إستراتيجي واحد، ولم ينضو تحت مظلة تنظيمية واحدة، وغاب التناغم بين السياسات الثقافية التي تنفذها المؤسسات سواء أكانت حكومية أو أهلية أو تابعة للقطاع الخاص. كما إن التقدم الحاصل في كم الإنتاج الثقافي، لم يُفرز ظواهر متقدمة نوعياً، رغم أنه قدّم حالات متميزة على المستوى الفردي.

### ثانياً: مفهوم «الثقافة»

إن أهمية التوقف عند تعريف خاص بمفهوم الثقافة تأتي من ضرورة توفر مفهوم واحد، وواضح، ومميز، وقادر على توضيح وفهم المشكلات المرتبطة بالموضوع، والقدرة على اقتراح حلول للمشكلات المرتبطة بهلها. ويساعد من شأن تحديد المفهوم أن يساعد القائمين على العمل الثقافي على فهم رسالة الثقافة بصورة أكثر وضوحاً وشمولية، وبالتالي يمكنهم من وضع الخطط المناسبة.

يعدّ ورغم أن مفهوم «الثقافة» من أكثر المفاهيم تداولاً، إلا أنه ما زال ملتبساً، ولم يجد الباحثون الأردنيون لتقديم تعريفات له، تتناسب -على الأقل- مع مستوى تجربة العمل الثقافي في المملكة، وظل التعاطي معه انتقائياً، استناداً إلى ما هو شائع ومتداول، وذلك لغايات إجرائية، وقلماً كان هناك التفتت إلى ارتباط المفهوم بالرؤية الثقافية أو بالإستراتيجية الثقافية.

ويبدو أن العاملين في الشأن الثقافي في الأردن، بالإجمال، لا يتوقفون كثيراً عند تحديد المفهوم بينما هم يمارسون نشاطهم الثقافي، كل في مجال تخصصه أو اهتمامه. وقد عُقدت مؤتمرات وندوات كثيرة تتناول الشأن الثقافي، ونوقش الموضوع في «الأجندة الوطنية»، إلا أن هذا الحراك لم يُفض إلى الخروج بإستراتيجية ثقافية وطنية شاملة، وبقي الاهتمام

بالموضوع الثقافى من الناحية النظرية والبحثية ثانوياً عند جلّ الباحثين الأردنيين، باستثناء حالات محدودة جداً. إذ إن أكثر الباحثين لا يولون هذا الموضوع اهتماماً إلا إذا دُعوا للمشاركة في ندوة أو مؤتمر، حيث يتم تقديم الكثير من الأوراق في تلك الفعاليات على عجل، ودون تحقيق أي إضافة نوعية، بل إن بعض الأوراق كان يستنسخ بعضها من الآخر، كما إن المصطلحات نفسها بقيت ملتبسة ومتداخلة، وقد وُجد هنالك خلط بين السياسات والمبادئ والأهداف والتخطيط، وفروقات كبيرة في الرؤى بين المعنيين بذلك، وهذا ما من شأنه أن يعيق الوصول إلى جوامع مشتركة في إطار الفهم النظري وبالتالي العملي.

لا يوجد تعريف لهذا المصطلح «الثقافة» في أي وثيقة من وثائق وزارة الثقافة الأردنية التي مر على إنشائها ثلاثة عقود (منذ عام 1988)، وأكثر من نصف قرن على وجودها دأثرة الثقافة والفنون التي أنشئت منذ عام (1964)، باستثناء تعريف مختصر ورد في كتيب خطة التنمية الثقافية (2006-2008)، وهي أول خطة مكتوبة في تاريخ الوزارة، تعرّف الثقافة بأنها «طرق العيش والتفكير».

إنّ ما رسخ من فهم للثقافة في أذهان الأفراد والمؤسسات أنها الأدب والفكر والنشاطات المرتبطة بهما مثل النشر، والقراءة، والندوات، والأمسيات... إلخ. وهو ما درج عليه العمل بالفعل في وزارة الثقافة عبر تاريخها، وانتقل هذا الفهم إلى المؤسسات الوطنية الأخرى التي تُعنى بالشأن الثقافى مثل أمانة عمان الكبرى، والبلديات، والجامعات، وغيرها من المؤسسات الأهلية والخاصة، وهذا ينعكس في مسميات المؤسسات والهيئات، فكثيراً ما نجدىكون هناك ربطاً بين الثقافة وفروعها مثل الفنون والفكر والأدب، وكأنها موضوعات مستقلة عن الثقافة، وهذا يؤشر على التباس المفهوم، عند المؤسسات والأفراد أيضاً على حد سواء.

ولغايات إجرائية، يمكن اعتماد التعريف النظري التالي للثقافة: « إنها معرفة عملية مكتسبة، تنطوي على جانب معياري، وتتجلى في السلوك الواعي للإنسان (فرداً وجماعة) في تعامله في الحياة الاجتماعية مع الوجود (بأجزائه المختلفة)».

فالمعرفة العملية هي المعرفة التي تكون الغاية من اكتسابها العمل أو الفعل أو السلوك أو التطبيق. وأجزاء الوجود هي: الخالق والمخلوقات (الذات، الآخر، الطبيعة، الوسائل والأدوات، الأفكار، الزمن، الغيب (الروح، النفس)).

وجوهر الثقافة هو تعامل الإنسان مع الوجود في ضوء معرفة عملية معيارية، وأنتحتوي الثقافة فيها قطباين متفاعليين: الأول هو الإنسان، ومنه يبدأ التفاعل أو التعامل، فهو الفاعل في أمر الثقافة، والآخر هو الوجود (الذي يعد الإنسان ذاته جزءاً منه) وإليه يتجه التفاعل، فهو المنفعل، وأن الفاعل، أي الإنسان الذي يمارس الثقافة، يعي غايته وهدفه من

فعله، أما العناصر الأخرى التي تضمّنها التعريف، فكلها عناصر لازمة لتحقيق الثقافة وتجسيدها في صورتها الفعلية التامة.

يلبي إن التعريف السابق يلبي الحاجة العملية في عملية التخطيط، وخاصة أنه يلتفت إلى الجانبين المعرفي والسلوكي والجانب المعياري في الثقافة، الذي يعني وجود حالة يُقاس في ضوءها حال الثقافة قريباً أو بعداً، تقدماً أو تخلفاً، أي وجود معيار؛ حيث تمثل الحالة المعيارية للثقافة الهدف الذي يسعى الأفراد والجماعات للوصول إليه والاقتراب منه، وكذلك يحدّد التعريف علاقة الإنسان بالوجود.

### ثالثاً: دور وزارة الثقافة في قيادة الفعل الثقافي وتوجيهه

يفترض الوضع الطبيعي أن توجه الحكومة، ممثلة بوزارة الثقافة، العمل الثقافي في الأردن، وذلك من خلال إيجاد إستراتيجية ثقافية للمجتمع، ومظلة تنظيمية واحدة تضم تحتها القطاعات الناشطة والعاملة في المجال الثقافي. فالوزارة دستورياً هي الجهة ذات السيادة في الدولة في ما يتعلق بالمجال الثقافي، وهي المعنية بقيادة وتوجيه الفعل الثقافي في الدولة. لقد كانت المؤسسات الثقافية وما تزال تعمل ضمن «جزر معزولة»، وبأقل درجة من التنسيق. فعلى سبيل المثال كثرت المهرجانات الثقافية والفنية التي تكرر نفسها، وتتضارب مواعيدها، ولم تفلح كل محاولات التنسيق في ما بينها، مما أدى إلى فشل بعضها وتوقف العديد منها. وكانت أولى محاولات إيجاد مظلة أو إطار مرجعي للعمل الثقافي في الأردن عام 1995، إذ تشكلت لجنة وطنية عليا للثقافة والفنون، لكنها لم تستمر لأكثر من عام.

وظل التخطيط الإستراتيجي غائباً عن عمل وزارة الثقافة والمؤسسات الأخرى باستثناءات محدودة، وكانت القرارات تتسم بالارتجال في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، تم اتخاذ قرار بفتح مديريات للثقافة في المحافظات عام 1990، ضمن رؤية تتمثل بتوزيع مكتسبات التنمية وتفعيل الحراك الثقافي في أرجاء البلاد، ثم جرى إلغاء هذه المديريات عام 2002، ليُعاد فتحها عام 2006. واتُخذت قرارات مماثلة بإنشاء دوائر للمكتبة الوطنية في المحافظات في الفترة نفسها، ثم ألغيت قبل استكمالها. وعُمل على إنشاء متحف الحياة السياسية في المقر القديم لمجلس الأمة، بدءاً من عام 1996، ثم ألغي عام 2004، ثم أعيدت محاولات إحيائه عام 2008، واستقر أخيراً في صيغة «متحف الحياة البرلمانية». كما اعتمدت إستراتيجية استنجاز مرافق العمل الثقافي، فتم استنجاز مركز الحسن الثقافي في الكرك، ومركز الحصن الثقافي في إربد (1996-2002)، ثم تغيّرت الإستراتيجية إلى بناء المراكز الثقافية (بدءاً

من عام 2006).

لقد كانت إستراتيجيات المؤسسات الأخرى أكثر وضوحاً، فمؤسسة عبد الحميد شومان، على سبيل المثال، تنفذ برامج ثابتة منذ تأسيسها عام 1976، منها تقديم الخدمة المكتبية، واستضافة مفكرين وأدباء في ندوات ثابتة، وتنظيم جوائز علمية، وتقديم برنامج نشر الثقافة السينمائية من خلال برنامج عروض سينمائية وعقد ندوات حولها.

أما أمانة أمانة عمان الكبرى، التي اتسع دورها الثقافي في العقدين الأخيرين، فقد كانت برامج دائرتها الثقافية نسخة مكررة من برامج وزارة الثقافة، وبخاصة في مرحلة ما قبل الهيكلية، فباستثناء المكتبات ومراكز الطفولة، كررت الأمانة نشاط الوزارة في المطبوعات والنشر والندوات والمؤتمرات والمهرجانات.

ولم تستقر الحكومات المتعاقبة على سياسة ثابتة تجاه إستراتيجيات العمل الثقافي، ولا حتى تجاه المؤسسة الثقافية نفسها، فقد جرى إلغاء وزارة الثقافة في حكومة فيصل الفايز (2003)، ثم أعيدت بعد عام إثر تعديل على الحكومة نفسها، لتقدم إستراتيجية طموحة، تمثلت بإعادة هيكلية الوزارة والقطاع الثقافي في الأردن بشكل عام، وإنشاء مجلس أعلى للثقافة والفنون، لكن هذه الإستراتيجية لم تنفذ، إذ سرعان ما تغيرت الحكومة، ولم تُعد هيكلية الوزارة، ولم يظهر المجلس الأعلى للثقافة والفنون، رغم أن مجلساً مؤقتاً مكوناً من 42 شخصية ثقافية تم تشكيله ليتولى صياغة مشروع قانون المجلس، وقد تم إنجاز هذا المشروع، إلا أنه لم يرَ النور.

ومن نماذج غياب الإستراتيجية الوطنية في المجال الثقافي، موضوع صندوق دعم الثقافة. فمن المعروف أن قلة الموارد المادية لدعم الثقافة من أبرز العوامل التي تقف عائقاً أمام التنمية الثقافية، ومن هنا ظل مطلب إنشاء صندوق لدعم الثقافة مطلباً إستراتيجياً بالنسبة للمثقفين والمهتمين بالشأن الثقافي طوال العقدين الأخيرين، إلى أن تحقق هذا المطلب عام 2006، إثر صدور قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006، لكن الضريبة التي فرضها القانون على إعلانات الصحف لصالح توفير موارد للصندوق، واجهت معارضة شديدة من قبل إدارات الصحف التي استطاعت فرض تخفيض الضريبة من 5% إلى 1%، من خلال إجراء تعديل على القانون، ثم جاء قرار رئيس الوزراء القاضي بإلغاء هذه الضريبة بتاريخ 31/12/2009. وهذا يعني وقف المورد الأساسي للصندوق، وبالتالي الحكم عليه بالفشل.

لقد جاءت خطة التنمية الثقافية في الأردن (2006-2008) تنفيذاً لتوصيات المؤتمر الثقافي الوطني الأول (2004)، وما ورد في «الأجندة الوطنية» (2006 - 2015)، وفقاً لما ورد في مقدمة الخطة. وكانت الخطة بدايةً طيبة لمرحلة جديدة أذنت بها «الأجندة الوطنية»،

إلا أنه يلاحظ أن هناك تراجعاً عن البناء على هذه الخطة واستكمالها. فلم توفّق الإدارة الثقافية في تجديد الخطة، ولم تنفّذ العديد من المشاريع التي تضمنتها. ومع نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها التي فرضت نفسها على الأردن بطبيعة الحال، كان من المتوقع أن يتراجع النشاط الثقافي أسوأً بباقي القطاعات، وهذا ما حدث فعلاً، إذ تراجعت موازنة وزارة الثقافة من 13 مليون دينار سنوياً خلال الأعوام 2007-2009، إلى 6 ملايين دينار عام 2018، وبقيت برامج الوزارة غير واضحة، ما من شأنه أن يترك المجال للارتجال في تنفيذ البرامج.

## رابعاً: التخطيط في وزارة الثقافة

تضمنت المادة (7) من نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة رقم (5) لسنة 1990، إنشاء لجنة استشارية برئاسة الوزير، وعضوية الأمين العام والمدير العام لدائرة المكتبة الوطنية ومستشاري الوزير وثلاثة أشخاص من ذوي الاختصاص يعينهم الوزير، تكون مهمتها تقديم المشورة في المجالات التي يعرضها عليها الوزير. وقد جرى تعديل على هذه المادة عام 1994، ليعاد تشكيل اللجنة الاستشارية باسم لجنة التخطيط برئاسة الوزير، واستُبدل بدوي الاختصاص مديرو المديرية في مركز الوزارة، إضافة إلى مدير المركز الثقافي الملكي.

ثم صدر نظام تنظيم الوزارة رقم (15) لسنة 2003، إثر صدور قانون رعاية الثقافة المؤقت رقم (3) لسنة 2003، وقد نصت المادة (7) من النظام على تشكيل لجنة التخطيط في الوزارة. وتحدد مهام لجنة التخطيط بدراسة عدد من الأمور، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى الوزير. كما حدد النظام كيفية انعقاد اجتماعات اللجنة، ونصاب الاجتماعات، وآلية اتخاذ التوصيات. ومن مهام هذه اللجنة:

1. الخطط والبرامج والأنشطة اللازمة لتنفيذ السياسات الثقافية وتقييمها.
2. مشروعات الأنظمة والتعليمات المتعلقة بعمل الوزارة.
3. مشروع الموازنة السنوية للوزارة وجدول تشكيلات الوظائف فيها.
4. أي أمور أخرى يحيلها الوزير إليها.

وتحدد المادة (4) من قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006، مسؤوليات ومهام وزارة الثقافة وعلى رأسها: «رسم السياسات العامة للعمل الثقافي وتوجيه مساراته في مختلف القطاعات على الساحة الأردنية بما ينسجم والسياسات العامة للمملكة والمصلحة الوطنية».

إلا أن الممارسة العملية كانت بعيدة كل البعد عما حدّده التشريع، فلم ينتظم عمل لجنة التخطيط في وزارة الثقافة، فقد تراوح عملها ما بين التعطيل التام أو عقد اجتماعات روتينية من دون جدول أعمال محدد، تناقش فيها أي قضايا قد تصل إلى مناقشة معاملات روتينية، ولم تكن اللجنة تقوم بالمهام سواء التي حدّدت في قانون رعاية الثقافة، أو نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة، أو نظام الخدمة المدنية، من حيث رسم السياسات، ووضع الخطط الإستراتيجية، ووضع التشريعات، وإعداد الموازنات.

إن المرحلة الوحيدة التي اتسمت بدرجة عالية من العمل المؤسسي هي الفترة ما بين عامي 2006 و2008، فقد أُعيد إحياء لجنة التخطيط، وفُعلت لتقوم بالدور المناط بها في التشريعات المختلفة، وانتظمت اجتماعاتها التي كان يرأسها الوزير، وصدر عنها أول خطة تنمية إستراتيجية لثلاثة أعوام، وأعدت اللجنة سبعة مشاريع أنظمة تنظم مجالات نشاط الوزارة، منها: نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة (تجديد)، نظام نشر الثقافة والتراث (تجديد)، نظام التفريغ الإبداعي الثقافى (جديد)، نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية (تجديد)، نظام إدارة وتنظيم صندوق دعم الثقافة (جديد)، نظام الهيئات الثقافية (جديد)، نظام الملحقين الثقافيين (جديد)، وللمرة الأولى تصدر تعليمات تفصل أحكام الأنظمة الصادرة، وللمرة الأولى تُناقش اللجنة مشروع موازنة الوزارة، التي تضاعفت ثلاث مرات ووصلت إلى 10 ملايين دينار، وذلك بسبب وجود الخطة التي أقرها مجلس الوزراء، وعُقد مؤتمر للهيئات والشخصيات الثقافية بإشراف الوزارة لرسم ملامح خطة وطنية للثقافة.

إن عدم ثبات عمل لجان التخطيط في وزارة الثقافة، والارتجال في تشكيلها وإدارتها، وحرفها عن مهامها الأساسية، وفقاً لرؤية المسؤول (الوزير أو الأمين العام) أو مزاجيته، أدى إلى إضعاف دورها وتهميشه. في حين حدّد المشرع مهام لجنة التخطيط بشكل واضح، وهي مهام كبيرة وأساسية في عمل الوزارة، من شأن تنفيذها النهوض بعمل الوزارة بشكل خاص والعمل الثقافى بشكل عام.

إن الفردية في عملية اتخاذ القرار، وتغييب المؤسسة، من أبرز مواطن الخلل في الإدارة الثقافية. وقد كان هذا الأسلوب في الإدارة عاملاً أساسياً في الخلل في تنفيذ الخطط أحياناً، وسبباً في هدر الموارد. والأخطر من هذا وذاك، أنه ولّد حالة من الإحباط واليأس من إمكانية بناء حركة ثقافية نوعية وفاعلة، وشكّل نموذجاً سيئاً لإدارة العمل الثقافى يفترق بثقة الجمهور. وكان لكثرة تقلب الوزراء والمسؤولين على وزارة الثقافة أثرٌ سلبي على العمل الثقافى، ومثّل عاملاً أساسياً في إرباك العمل المؤسسي وفي ضعف الإنجاز.

## خامساً: التخطيط الإستراتيجي للثقافة ومرجعياته

يغيب في الأردن النموذج المتقدم في الإدارة والتخطيط الثقافي، الذي يمكن أن يشكّل المثلّ للآخرين، أو يستطيع أن يضبط إيقاع الحراك الثقافي وينقله إلى مستويات وحالة نوعية، تسهم في بنائه وتحسين إنسانه أمام التهديدات التي تستهدف هويته وشخصيته الوطنية والقومية.

إن السياسة الثقافية تنبثق من الأهداف الثقافية الوطنية، التي بدورها تنبثق من المصالح الوطنية والمطلب الوطني، وهي عبارة عن خطوط دلالة عامة ومؤشرات وتوجيهات. وغالباً ما تنعكس في برامج الحكومات، التي تأتي ترجمةً للرؤية الملكية التي تقدّم في كتب التكليف عند تشكيل كل حكومة.

يمكن القول إن رؤية الملك عبد الله الثاني للثقافة برزت في كتاب تكليف أول حكومة تشكلت في عهده. فقد جاء في كتاب التكليف الملكي لرئيس الحكومة في (4/4/1999): «إن هناك حاجة للعناية بالثقافة، وتطوير المؤسسات الثقافية القادرة على استقطاب الكفاءات الحقيقية وإطلاق طاقات الإبداع التي تعبّر عن حقيقة شعبنا ودوره الفاعل في ثقافة أمته وقضاياها على مدى الأيام، والتي تنطلق من الانتماء الواعي للوطن وتعزيز قيم الحق والعدل، وتفتح على حضارات العالم وثقافته دون إغراق يجتث الجذور أو انغلاق يؤدي إلى الجمود». ثم جرى تأكيد هذه الرؤية وتطويرها في كتب التكليف اللاحقة للحكومات المتعاقبة.

ويمكن تلخيص الرؤية الملكية في المجال الثقافي في المبادئ التالية، التي ينبغي أن تشكل أساساً للسياسة الثقافية للدولة الأردنية، وهي:

1. تعميم الثقافة الديمقراطية، المرتكزة على مبدأ الحوار، واحترام الرأي الآخر، وتقبّل الاختلاف، والابتعاد عن التطرف والمغالاة، والقول باحتكار الحقيقة.
2. رعاية الحركة الثقافية، ودعم الإبداع والمبدعين والكتاب والمثقفين.
3. إيجاد بنى تحتية لرعاية الثقافة من مراكز ومؤسسات ثقافية.
4. الاهتمام بالإعلام كوسيلة لنشر الثقافة التي نريد.
5. نشر ثقافة التسامح والاعتدال ومحاربة التطرف والغلو.
6. ترجمة قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون على نحوٍ منهجي منظم في مختلف شؤون الدولة.
7. بناء إنسان منتج ومنافس وطموح ومتسلح بالمعرفة والثقافة.



8. مكافأة المبدعين في المجالات العلمية والفكرية والفنية المختلفة.
  9. تطوير المؤسسات الثقافية القادرة على استقطاب الكفاءات الحقيقية وإطلاق طاقات الإبداع التي تعبر عن حقيقة الشعب الأردني ودوره الفاعل في ثقافة أمته وقضاياها.
  10. بناء ثقافة تنطلق من الانتماء الواعي للوطن وتعزيز قيم الحق والعدل، وتنتفع على حضارات العالم وثقافته دون إغراق يجتث الجذور أو انغلاق يؤدي إلى الجمود.
- ويمكن تلخيص البرامج التي تبنتها الحكومات المتعاقبة منذ عام 1999 بما يلي:
1. إنشاء المراكز الثقافية الشاملة في عدد من المدن، لإحداث التنمية الثقافية.
  2. توطيد العلاقات الثقافية مع الدول العربية.
  3. نشيط الحركة الثقافية من خلال دعم الفكر والإبداع والمسرح والفنون.
  4. دعم الإبداع والمبدعين وتكريمهم.
  5. التشاور مع أهل الثقافة وتشجيع مشاركتهم الواسعة.
  6. تنفيذ برنامج الثقافة المجتمعية الذي يقوم على ثوابت الأمة.
  7. توفير البيئة التشريعية والإدارية التي من شأنها أن تولد حراكاً ثقافياً، وإعادة هيكلة قطاع الثقافة.
  8. وضع إستراتيجية ثقافية تتضمن سلسلة من البرامج وتهدف إلى إحياء دور المثقف، وخلق بيئة إيجابية تعزز من مكانة الثقافة وأولوياتها في الحياة العامة، وتبتعد عن إقصاء المثقفين وتهميشهم. بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الجهات المعنية في إغناء التنوع الثقافي، وتعزيز حوار الثقافات، وتجدير روح المواطنة والانتماء والولاء.
  9. دعم وتنفيذ عدد من المبادرات مثل: مدن الثقافة الأردنية، إجازة التفرغ الإبداعي الثقافي، مكتبة الأسرة الأردنية، مكتبة الطفل المتنقلة.
- ورغم أن الحكومات تُقرّ ضمناً بدور الثقافة وأنها مرآة حضارة الأمة وما يميز هويتها، إلا أن البرامج الحكومية جاءت بسقف أقل من الطموحات التي أطلقتها الرؤية الملكية، وكانت هذه البرامج إنشائية أحياناً، تطرح العموميات، ولا ترقى إلى مستوى البرامج الإستراتيجية، وبالتالي لم يبقَ من كثير منها أي أثر في الواقع. وهو ما يؤكد أن الحكومات المتعاقبة لم تكن تملك إستراتيجية ثقافية بمعنى الكلمة.



## سادساً: الإستراتيجية الثقافية في «الأجندة الوطنية»

شكّلت «الأجندة الوطنية» (2006-2015) مرجعاً أساسياً للقطاعات المختلفة في الدولة، بما في ذلك الثقافة، إذ تُعدّ وثيقة إستراتيجية على المستوى الوطني، فقد حددت هذه الوثيقة الأولويات الوطنية، وبدا أنها تمثل مرحلة تاريخية بارزة في بناء الأردن الحديث.

ورغم أن الأجندة لم تفرد محوراً خاصاً للثقافة، إلا أن الموضوع الثقافي كان حاضراً في محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، وأفرد لها عنوان جاء تحته أن الأجندة حددت معالم الثقافة «التي نريدها في الأردن»، وهي ثقافة وطنية ذات أبعاد عربية وإنسانية تستند إلى تعاليم الإسلام السمحة، بغية بناء نموذج ثقافي وطني يستفيد من منجزات الآخر وينتج خطاباً عصرياً عقلانياً يؤمن بالحوار والتعددية وينبذ التعصب والانغلاق.

لقد أخذت الأجندة بالكثير من توصيات المؤتمر الثقافي الوطني الأول (2004)، فقد جاءت توجيهاتها في المجال الثقافي منسجمة مع أبرز التوصيات الصادرة عن المؤتمر، بما في ذلك: أ. إنشاء المجلس الأعلى للثقافة والفنون، وب. تأسيس صندوق دعم الثقافة، وج. دعم المبدعين والمؤسسات الثقافية.

وأشارت وثيقة الأجندة إلى أن التنمية الثقافية ذات علاقة عضوية متكاملة مع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأبرزت الأجندة التحديات التي تواجه القطاع الثقافي، والتي تهدد الإنتاج الثقافي والفني وتحّد من الإبداع، وأهمها غياب السياسات الوطنية الواضحة والإستراتيجيات التي من شأنها تنسيق الجهود وتوفير الموارد بشكل يكفل تحقيق الأهداف. لذلك رأت الأجندة أن تفعيل العمل الثقافي لا يتم إلا من خلال إنشاء مجلس أعلى للثقافة والفنون برئاسة وزير الثقافة، يقوم برسم السياسات ويضع الإستراتيجيات المتعلقة بالقطاع ويشرف على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف على صندوق دعم الثقافة، الذي يشارك في إدارته القطاعان العام والخاص، ليقدم الدعم المادي والتمويل للأفراد والمؤسسات والمراكز الفنية والثقافية والمشاريع ذات العلاقة في المجالات المختلفة وفقاً لمعايير ترتبط بالجدارة والموهبة والإبداع.

## سابعاً: محاولات الوصول إلى إستراتيجية وطنية للثقافة من خلال المؤتمرات الثقافية

عُقد المؤتمر الثقافي الوطني الأول برعاية رئيس الوزراء في شهر حزيران 2004، وشارك فيه عدد كبير من الشخصيات الثقافية والأكاديمية وممثلي الهيئات الثقافية. وتناولت الأوراق البحثية المقدمة فيه العملية الثقافية من جوانبها المختلفة بدراسات عميقة وجادة، وجرت نقاشات عميقة لمجمل الأفكار المطروحة على مدار أربعة أيام، وقُدمت أفكار ومقترحات وتوصيات عديدة للنهوض بالعمل الثقافي وبالوضع الثقافي لأفراد المجتمع الأردني. ومن المفارقات التي واكبت هذا المؤتمر أن وزارة الثقافة في تلك الفترة لم تكن موجودة ضمن التشكيلة الحكومية، وكان غيابها عن تشكيلة حكومة فيصل الفايز هو الذي حرك الوسط الثقافي لعقد هذا المؤتمر في محاولة للتأكيد على ضرورة إبقاء الثقافة على خريطة اهتمام الحكومة. وفعلاً، كانت نتائج المؤتمر مؤثرة لصالح إعادة وزارة الثقافة في التعديل الذي جرى على حكومة الفايز، بل وشكلت توصيات المؤتمر بداية جديدة وجيدة للتخطيط للعمل الثقافي.

وكان سبق المؤتمر الثقافي الوطني الأول (2004) وتلاه أيضاً، تنظيم عدد من الفعاليات التي تدارست الشأن الثقافي في الأردن، ومنها: مؤتمر تشكيل السياسات الثقافية الذي نظّمته وزارة الثقافة نهاية عام 2000؛ وندوة الثقافة والتنمية، بتنظيم من وزارة الثقافة أيضاً، نهاية عام 2000؛ وندوة «نحو إستراتيجية ثقافية وطنية»، بتنظيم من رابطة الكتاب الأردنيين عام 2002؛ إضافة إلى مؤتمر الثقافة الوطنية التي كانت تنظمه الجامعة الأردنية سنوياً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

وعقدت وزارة الثقافة المؤتمر الثقافي الوطني الثاني مطلع عام 2009، إلا أن التحضيرات له لم تكن بالمستوى المطلوب، وتم عقده على استعجال، وكان أقرب إلى لقاء للعصف الذهني، وقُدمت فيه أوراق قليلة العدد بعضها ليس ذا قيمة، ولم يحظَ بمتابعة من الوسط الثقافي أو اهتمام ملحوظ من المثقفين والمفكرين إذا ما استثنى أعضاء الهيئات الثقافية. وكانت توصيات المشاركين التي جُمعت ووُثقت على أنها توصيات المؤتمر، خليطاً من الأفكار والرؤى غير الواقعية وغير المنطقية، وكثير منها لم يكن بمستوى الرؤى الإستراتيجية.

وتبع ذلك المؤتمر الثقافي الوطني الثالث، الذي عقدته وزارة الثقافة سنة 2013، والذي جاء تكراراً لما سبقه من مؤتمرات لم تترك أثراً في تطوير العمل الثقافي.

## ثامناً: خطط وزارة الثقافة

كانت مشاريع خطط العمل لوزارة الثقافة بعد عام 2008 استنساخاً عن خطة (2006-2008)، ومن دون إجراء أيّ مراجعة أو تقييم لتلك الخطة، لتحديد مواقع النجاح ومواقع الإخفاق. وتكرّر في هذه الخطط وضع البرامج التي لم ترَ النور أصلاً لسبب أو لآخر. وهذا يعني أن الخطط كانت تُعدُّ لغايات شكلية، كمتطلبٍ مثلاً، دون الاهتمام بتحقيقها.

وللتأكيد على هذا الاستنتاج، يشار إلى أن الخطة التي أُعدت نهاية عام 2008، كانت قد تجاوزت عند صدورها عام 2009 الذي تبدأ منه، ولم تُقرّ رسمياً، ونُفذت برامج كبيرة ومكلفة دون أن تكون مدرجة ضمن الخطة، مثل «مهرجان الأردن» عام 2009، في حين أُدرجت مشاريع كثيرة لم تتحقق.

إنّ كثيراً من المشاريع التي تردُّ في خطط عمل وزارة الثقافة هي عبارة عن أعمال من صميم عمل مديريات الوزارة، مثل مديرية الهيئات الثقافية، ومديرية الدراسات والنشر، ومركز تدريب الفنون الجميلة، ومديرية الاتصال والترويج الثقافي، وليست مشاريع بمعنى الكلمة. وهذا يؤكد أن واضعي الخطة تنقصهم المعرفة والخبرة في التخطيط الاستراتيجي. كما إن الخطط تعاني من الاضطراب الشيء الكثير، من حيث تحديد الأهداف، والآليات، والحدود الزمنية، والكلف التقديرية. ففي مجال الآليات يظهر واضحاً أن بعضها غير واقعي، وبالتالي لم يتحقق منه شيء، مثل إنشاء قرية تراثية، أو إنشاء مركز لتدريب وتأهيل العاملين والمتطوعين في مجال إدارة العمل الثقافي، وإنشاء إذاعة ومحطة فضائية تلفزيونية، واستحداث مديريات ثقافة جديدة، وتأسيس نقابات حرفية، وإصدار نشرة خاصة بالمحافظات، ودعم مسلسلات الأطفال. إذ افتقرت الخطط إلى دراسة كلف هذه الآليات وسبل تمويلها، ومدى توافقها مع سياسة الدولة في الخصخصة... إلخ.

وتفتقر خطط عمل وزارة الثقافة إلى أدوات التحليل الاستراتيجي، التي تقوم على تحليل عناصر القوة ونقاط الضعف، والفرص المتاحة، والتهديدات. ومثل هذه التحليلات تعدّ عنصراً أساسياً في إعداد أيّ خطة إستراتيجية، إذ تُبنى في ضوءها الأهداف بصورة واقعية. كما إن الأهداف العامة لخطط الوزارة تختلط بالأهداف الخاصة وبالوسائل أحياناً. وتغيب عن هذه الخطط المنهجية الصحيحة التي تقتضي دراسة المشاريع السابقة والقائمة، والتأكد من جدوى استمرارها، وآليات دعمها أو وقفها، وطرح آليات مناسبة وممكنة وفاعلة لتحقيق أيّ برنامج.

كما بقيت خطط عمل الوزارة محكومة بالموازنة السنوية من جهة، وبرؤية المسؤول الأول

فيها، وبما أن «الثقافة» كثيراً ما تتعرض إلى تبدل الوزراء، فقد تركت هذه الحالة أثراً واضحاً على ثبات برامجها واستمراريتها. أما البرامج التي حظيت بقدرٍ من الاستمرارية، فكان استمرارها بفعل الاهتمام الفردي، وللتأكيد على هذا فإن العديد من البرامج كانت تتوقف بمجرد توقف الشخص الذي يشرف عليها، مثال ذلك مهرجان أغنية الطفل الذي توقف بعد أن استمر لمدة ست دورات.

## تاسعاً: برامج ومشاريع وزارة الثقافة وتحديات تنفيذها ومقترحات للتطوير.

### أ. برنامج نشر النتاج الفني والثقافي ودعم الإبداع

يتكون هذا البرنامج من سبعة مشاريع، هي: النشر والإصدارات، مكتبة الأسرة الأردنية، مسابقة الإبداع الشبابي والطفولي، تدريب وتأهيل أصحاب المواهب الفنية من الأطفال والفنية والشباب، حصر وجمع التراث الثقافى غير المادي، مكتبة الطفل المتنقلة، وتنمية ثقافة الحوار.

#### 1. النشر والإصدارات

التفتت وزارة الثقافة منذ تأسيسها، إلى أهمية نشر النتاج الثقافى والفكري والأدبي الأردني. وهي تتولى هذا الجانب من خلال مجموعة من الإصدارات الدورية، وتضع موازنة سنوية تقدر بـ 250 ألف دينار أردني (بما فيها منشورات مكتبة الأسرة) لإنجاز هذه الإصدارات، وهي تتضمن إصدار الكتب، وإصدار مجلتي «أفكار» و«وسام».

ويكتسب مشروع نشر الإصدارات أهميته من أنه يرفد المكتبة العربية بالنتاج الأدبي والفكري والثقافى، ويسهم في دعم الكاتب الأردني، ما يحفزّه على مواصلة عطائه.

#### التحديات:

1. التفاوت في مستوى الجودة للإصدارات، وعدم وجود أسس أو معايير واضحة لقياس الجودة، خصوصاً في المجال الإبداعي، وقلة الموضوعية في تقييم المخطوطات.
2. لا جدوى سياسة توزيع الكتاب عن طريق الإهداء.

3. تذبذب سويّة مجلتيّ «أفكار» و«وسام» ارتباطاً برؤية وتوجّه وإمكانيات رئيس التحرير وهيئة التحرير، والارتباك الناتج عن إعادة تشكيل هيئات التحرير بشكل دوري (كل سنة أو سنتين).
4. عدم وجود تقويم واضح لإصدارات سلسلة كتاب الشهر.

#### مقترحات للتطوير:

- أن تتوقّف وزارة الثقافة عن لعب دور الناشر، وأن تكتفي بدعم النشر، وهو الأساس في مهامها.
- إعادة تقييم إصدار المجلات على ضوء ضعف انتشارها.

#### 2. مكتبة الأسرة الأردنية

انطلقت المكتبة بوصفها مشروعاً ثقافياً تنويرياً في عام 2006، تحت شعار «مكتبة في كل بيت أردني». ووُزعت أول دفعة من إصداراتها في عام 2007، وقوبلت باستحسان كبير في أوساط المثقفين وجمهور القراء.

ومما يهدف إليه المشروع: توفير الكتاب بسعر زهيد للمواطن، وتوصيل الكتاب لمناطق المملكة المختلفة من خلال «مهرجان القراءة للجميع»، وإعادة الاعتبار للكتاب، وتشجيع القراءة الورقية، ودعم الكتاب من خلال إعادة طباعة كتبهم، ونشر كتب المعارف الإنسانية المتنوعة التي تخدم جميع أفراد الأسرة، وتنمية مهارات القراءة لدى أفراد المجتمع بدءاً بالبيت.

ومما يُحسب للمشروع، استمراره بشكل سنويّ دون توقّف، ودعمه عشرات الكتاب الأردنيين من خلال إعادة نشر نتاجاتهم، وإعادة التعريف بكتاب سابقين؛ أردنيين وعرب وعالميين، والمساهمة في التأسيس لمكتبات في بيوت الأردنيين بالنظر إلى انخفاض أسعار الكتب الصادرة ضمن المشروع.

كما يُحسب للمشروع أن وزارة الثقافة لا تحتكر مهمة تسمية واختيار الكتب المراد نشرها، بل تلجأ إلى تشكيل لجنة مختصة تمثل مؤسسات شريكة، رسمية وخاصة، ويصار إلى طرح عناوين كثيرة من جهات عدّة، ليتم في النهاية تشكيل القائمة النهائية للإصدارات سنوياً.

### التحديات:

1. تذبذب الموازنة المخصصة للمشروع ولشراء حقوق التأليف.
2. ضبابية أسس انتقاء الكتب ضمن المشروع.
3. عدم وجود رؤية نهائية لسلسلة الكتب التي يُراد للمواطنين اقتناؤها، أو إطلاق نواة مكباتهم البيتية من خلالها.
4. تذبذب أعداد الكتب المنشورة سنوياً.
5. إناطة مسؤولية اختيار العناوين باللجنة العليا، وهي ليست لجنة خبراء، بل تقوم على التمثيل المؤسسي.

### 3. مسابقة الإبداع الشبابي والطفولي

تنظّم الوزارة وتشرف على ثلاث جوائز تغطي جميع الفئات العمرية؛ الأطفال والشباب والكبار.

ففي مجال الطفولة، وبهدف الكشف عن الأطفال الموهوبين وتشجيعهم على الإبداع، أُطلقت في عام 2012، مسابقة الإبداع الطفولي الموجهة لثلاث فئات عمرية (بين 6 سنوات و18 سنة)، وتشمل حقول القصة، والشعر، والرسم، والعزف.

أما مسابقة الإبداع الشبابي، فتستهدف الشباب في المرحلة العمرية 18-30 سنة، وتشمل حقول القصة، والشعر، والرواية، والنص المسرحي، والفرن التشكيلي، والتصوير الفوتوغرافي، مع إمكانية إضافة حقول إبداعية أخرى.

وتقوم فلسفة المسابقة على الكشف عن المواهب الإبداعية الشابة؛ لتبنيها والأخذ بيدها؛ لتكون رافداً حقيقياً للحركة الثقافية في الأردن.

### التحديات:

1. عدم متابعة مخرجات المسابقة، وإعداد برامج لرعاية أصحاب المواهب.

#### 4. تدريب وتأهيل أصحاب المواهب الفنية من الأطفال والفتية والشباب

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية مهارات الأطفال الموهوبين والمهتمين بالفن، وتأهيل المواهب الشابة وإكسابها الخبرة، وذلك من خلال ورش تدريبية في مديريةية تدريب الفنون (مركز مهناً الدرّة) التابع للوزارة. ويعدّ البرنامج واحداً من المشاريع النوعية التي تعمل عليها الوزارة، وقد استفاد منه آلاف الأطفال والشباب، الذين انخرطوا بدورات في الموسيقى والرسم والفنون الأدائية مدةً الواحدة منها عامان اثنان، يتخرّجون بعدها وقد اكتسبوا مهارات إبداعية تصقل مواهبهم.

#### التحديات:

1. تدني المكافأة المخصصة للمدربين، وبشكل لا يليق بتجاربهم وخبراتهم.
2. لا تطوير على البرامج التدريبية.
3. حرمان المحافظات من هذه البرامج.

#### 5. حصر وجمع التراث الثقافي غير المادي

هذا المشروع الذي تنفذه الوزارة من خلال مديريةية التراث، يهدف إلى حصر التراث الثقافي غير المادي في محافظات المملكة، وإشراك المجتمع المحلي في الجرد، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة، وتحديد عناصر التراث الثقافي غير المادي المهددة بالانقراض، ورفع الوعي بأهميته. ويكتسب المشروع أهميته من كونه يوثق التراث الأردني الذي تعرّض جزء كبير منه للضياع نتيجة الإهمال.

#### - التحديات:

1. غياب الخطة المتكاملة لتوثيق التراث اللامادي.
2. تدني المخصصات المالية اللازمة.
3. قلّة عدد الباحثين المتخصصين.

## 6. مكتبة الطفل المتنقلة

يهدف هذا المشروع إلى إتاحة الفرصة لأبناء المناطق النائية والأقل حظاً في المحافظات للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المكتبة، والتي لا تقتصر على توفير الكتب للقراءة، بل تتعدى ذلك إلى ما تنظمه من نشاطات مرافقة.

ويتم تنفيذ المشروع باستخدام سيارة (شاحنة) مجهزة برفوف وخزائن وطاولات، وتوفر مظلات للنشاطات الخارجية المرافقة للمكتبة.

### التحديات:

1. صعوبة قياس الأثر، وتقييم البرامج.
2. التنفيذ الشكلي للبرنامج، وندرة الوصول إلى المواقع التي تستحق ذلك.

### ب. برنامج الفعاليات والأنشطة الثقافية والشبابية

يشمل هذا البرنامج عشرة مشاريع، هي: جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، دعم المشاريع الثقافية للمؤسسات والهيئات والأفراد، التفرغ الإبداعي الثقافي الأردني، ملتقى عمّان الثقافي، الاحتفاء بالمبدعين الأردنيين، الأيام الثقافية العربية والدولية، تعميم الإنتاج الثقافي والفني على الجمهور والأماكن العامة، تدريب وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، التأهيل الثقافي والفني لنزلاء مراكز الإصلاح، وملتقى الأردن للشعر.

### 1. جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية

يهدف هذا المشروع إلى دعم العلماء والأدباء والمثقفين والفنانين الأردنيين وتكريمهم، والتعريف بهم وبأعمالهم محلياً وعربياً وعالمياً.

### التحديات:

1. يعاني هذا البرنامج من التجميد بين الحين والآخر، رغم وجود نظام ينظمه.



### مقترحات لتطوير البرنامج:

أن يتم تطوير النظام، بإضافة جائزة للأعمال المتميزة للأشخاص فوق سن الأربعين.

### 2. دعم المشاريع الثقافية للمؤسسات والهيئات والأفراد

يهدف هذا المشروع إلى تمكين المؤسسات والهيئات والأفراد من تنفيذ مشاريع وأنشطة ثقافية ترفع من مستوى الوعي المجتمعي، وتعزيز ثقافة العمل التطوعي وتأهيل المعنيين للقيام بما يحقق الأهداف التوعوية والتنويرية للوزارة، ورفع مستوى الذائقة الفنية.

### التحديات:

1. ضعف الموارد المتاحة.
2. تركيز الدعم على الأنشطة، وليس على المشاريع الإنتاجية.

### 3. التفرغ الإبداعي الثقافي الأردني

هذا المشروع يتيح الفرصة لعدد من المبدعين في حقول الأدب والفن، للتفرغ فترة زمنية محددة مدفوعة الأجر، بهدف إنتاج أعمال ثقافية وفنية ذات قيمة عالية.

### التحديات:

1. ضبابية المعايير التي يتم عبرها اختيار الفائزين بالمنحة، رغم وجود معايير نظرية للاختيار، ولكن عند التطبيق يمكن توسيع المعايير أو تضيقها من دون حدود.
2. ضالة قيمة المكافأة الممنوحة للمتفرغين، والتي لا يمكن معها أن يقرروا التفرغ فعلياً، لذلك فهم يمارسون غالباً عملهم المعتاد، أو أعمالاً أخرى، للتغلب على المصاعب المالية، ما ينسف هدفاً أساسياً من إقرار هذه المنح.
3. صعوبة التقييم الدوري لنتائج العمل.

#### 4. ملتقى عمان الثقافي

يهدف هذا المشروع إلى تنمية ثقافة وطنية شاملة في المملكة بما يؤكد هويتها بوصفها ثقافة أردنية، عربية، إسلامية، إنسانية. كما يهدف إلى تسجيل الإسهامات الأردنية في الحضارة الإنسانية، وحفظ الذاكرة الوطنية، والتعريف بالحركة الثقافية والنتائج الثقافية الأردني، وتحفيز الباحثين والمهتمين للبذل والعطاء ضمن إطار تعميم المعرفة، وتحقيق التواصل والتفاعل مع الثقافات الإنسانية.

#### التحديات:

1. انحراف الملتقى عن أهدافه، فلم يعد يعنى بالثقافة الوطنية، التي لم يعد لها داعم.
2. تعثر المشروع.

#### 5. الاحتفاء بالمبدعين الأردنيين

يهدف هذا المشروع إلى التعريف بالقامات الثقافية والفنية الأردنية والاحتفاء بها، وتعزيز حرية الإبداع الثقافي ودعم الطاقات الشابة، والعمل على نشر ثقافة العمل التطوعي والقيم الإنسانية.

#### - التحديات:

1. هذا المشروع موجود على الورق فقط.
2. صعوبة قياس الأثر الناتج عن المشروع.

#### 6. الأيام الثقافية العربية والدولية

يهدف هذا المشروع إلى التعريف بالحركة الثقافية والفنية الأردنية، وتوفير فرص التفاعل والتواصل مع الثقافات الأخرى. ويتم ذلك من خلال إقامة أسابيع ثقافية أردنية في دول أخرى، تتضمن عقد ندوات وإقامة معارض وإحياء أمسيات وتنظيم عروض مسرحية وموسيقية وعروض أزياء، وفي المقابل تتم استضافة أسابيع ثقافية عربية ودولية في المملكة.

#### التحديات:

1. لا أثر ملموساً لهذا المشروع، بسبب غياب الرؤية تجاه العلاقات الثقافية وكيفية تعزيزها.
2. الخضوع لميول المسؤول الأول في وزارة الثقافة.
3. اتسام الفعاليات بالتمطية (أمسيات أدبية، عروض للفنون الشعبية، معرض أزياء... إلخ).

#### 9. التأهيل الثقافي والفني لنزلاء مراكز الإصلاح

يسعى هذا المشروع للمساهمة في تأهيل النزلاء ثقافياً وفنياً، ونشر الثقافة التنويرية التي تجابه الظواهر المجتمعية والفكرية السلبية مثل العنف والتطرف، وذلك من خلال فعاليات تتضمن دورات وورش عمل فنية ومحاضرات وعروضاً مسرحية ومعارض تشكيلية.

#### التحديات:

صعوبة قياس أثر المشروع على تأهيل النزلاء ثقافياً وفنياً.

#### 10. ملتقى الأردن للشعر

يهدف هذا المشروع إلى إلقاء الضوء على الشعر الأردني، والتعريف بالشعراء الأردنيين ومنجزهم محلياً وعربياً، وتفعيل الحراك الشعري داخل المملكة.

#### التحديات:

1. هذا المشروع لا ضرورة له، فهو نموذج لتكرار الأنشطة، وتقوم الكثير من الهيئات بتنفيذ مشاريع مشابهة، ومنها رابطة الكتاب الأردنيين التي تنظم مهرجان الشعر العربي ضمن فعاليات مهرجان جرش للثقافة والفنون، وبيت الشعر في رابطة الكتاب الأردنيين الذي يقيم أمسيات وأياماً شعرية على مدار العام، ومنتدى الرمنا الثقافى الذي ينظم مهرجان الرمنا للشعر العربي... إلخ).

## ت. برنامج المهرجانات والفعاليات الثقافية والأدبية

يتضمن هذا البرنامج اثني عشر مشروعاً ثقافياً، هي: مهرجان الأردن المسرحي، مهرجان الأردن الدولي للأفلام، مهرجان عمون لمسرح الشباب، مهرجان الإبداع الطفولي، المختبر المسرحي الجوال، مهرجان الأغنية الأردني، الفعاليات الثقافية والفنية في المحافظات، مهرجان الخالدية للشعر الشعبي والنبطي، مهرجان السامر للتراث والفنون، مسابقة الشعر النبطي، الدعم المالي السنوي للهيئات الثقافية (الإعانات)، وشراء العروض المسرحية والأعمال الفنية الأخرى.

### 1. مهرجان المسرح الأردني

يسعى هذا المشروع إلى التعريف بالحركة المسرحية الأردنية، ودعم الفنانين، وتسويق إنتاجهم، وتوفير فرص التفاعل والتواصل مع الثقافات الإنسانية، والاطلاع على التجارب المسرحية العربية، ومجابهة الظواهر المجتمعية والفكرية السلبية مثل العنف والتطرف.

#### التحديات:

1. محدودية العروض الأردنية المشاركة.
2. افتقار العروض المسرحية العربية المشاركة للسوية الفنية أحياناً.
3. ضعف مستوى العروض بسبب ضعف الدعم المالي.
4. قوالب المهرجان.
5. عجز المهرجان عن إنشاء حركة مسرحية دائمة.
6. ظهور مهرجانات مسرحية منافسة، مثل مهرجان المسرح الحر، ومهرجان المسرح العربي (الهيئة العربية للمسرح).
7. ضعف ميزانية المهرجان.

### 2. مهرجان الأردن الدولي للأفلام

يهدف هذا المشروع إلى المساهمة بتطوير صناعة الفيلم والدراما التلفزيونية الأردنية، ورفع حركة صناعة الأفلام بمخرجين على قدرة عالية من الحرفية، وتطوير القدرات الفنية والتقنية لدى صانعي الفيلم الأردني، والمشاركة في المهرجانات والمحافل الدولية بأفلام على سوية فنية عالية.

### التحديات:

1. اقتصار المهرجان على الأفلام القصيرة، بسبب حاجة الأفلام الطويلة إلى موازنات ضخمة.
2. ضالة المبالغ المرصودة لإنتاج أفلام ذات مستوى فني عالٍ تمكن من المنافسة عربياً وإقليمياً.
3. معظم المشاركين في أفلام المهرجان من فئة الشباب، ما يعني غياب الخبرة وغياب النجوم، في ظل قلة الأجور والمكافآت.

### 3. مهرجان عمون لمسرح الشباب

يهدف هذا المشروع لدعم الفنانين الأردنيين الهواة والخريجين الجدد، وإذكاء روح التنافس بين المسرحيين الأردنيين الشباب، ورفع مستوى الذائقة الفنية لدى المواطن، ومجابهة الظواهر المجتمعية والفكرية السلبية مثل العنف والتطرف.

### التحديات:

1. انصراف المخرجين الشباب عن العمل في المسرح وتفضيلهم العمل في الدراما التلفزيونية.
2. عدم كفاية المبلغ المرصود لإنتاج مسرحيات ذات مستوى فني عالٍ.
3. ضعف ميزانية المهرجان.

### 4. مهرجان الإبداع الطفولي

يهدف هذا المشروع إلى رعاية المواهب التمثيلية والغنائية والتشكيلية والأدبية لدى الأطفال، وتسييل الضوء عليها، وتشجيع الكتاب والشعراء على كتابة نصوص مسرحية وشعرية وقصصية وأغانٍ جديدة للأطفال، وخلق روح التنافس بين الأطفال المبدعين، والتواصل مع الفرق العربية والأجنبية والاطلاع على تجاربهم الفنية والأدبية وتعريفهم بالحركة الفنية والأدبية الأردنية، وخلق شراكة مع المؤسسات الرسمية والأهلية بهدف الارتقاء بثقافة الطفل، وتضمين المهرجان جوانب لمجابهة الظواهر المجتمعية السلبية مثل العنف والتطرف.

### التحديات:

1. افتقار القائمين على المهرجان في بعض دوراته للخبرة المطلوبة.
2. عدم استقرار المهرجان على صيغة محددة، وتقلبه بين أكثر من شكل خلال دوراته المتعاقبة، تبعاً لمزاج إدارته في كل دورة وفي ظل غياب التغذية الراجعة أو الدراسات اللازمة لأي تحوّل.
3. ضآلة المبالغ المرصودة لإنتاج أعمال فنية ذات مستوى فني عالٍ.
4. الاهتمام بالجانب الاحتفالي والكرنفالي، على حساب تقديم منتج رصين وجاد.
5. ضعف ميزانية المهرجان.

### 5. المختبر المسرحي الجوّال

يهدف هذا المشروع إلى اكتشاف المواهب المسرحية الجديدة ورعايتها، ورفد الحركة المسرحية بطاقات شابة، وإيجاد ميدان واسع لتفريغ طاقات الأطفال والشباب ضمن وسائل فنية وحضارية بعيداً عن وسائل العنف، وتركيز الضوء على المبدعين في المناطق الأقل حظاً، وتضمين التدريب جوانب لمجابهة الظواهر المجتمعية والفكرية السلبية مثل العنف والتطرف.

### - التحديات:

1. توقّف هذا المشروع بالتزامن مع تقاعد الموظف الذي كان يتولاه ويشرف عليه (أعيد العمل به بدءاً من شهر أيلول 2018)

### 6. مهرجان الأغنية الأردني

يهدف هذا المشروع إلى دعم الفنانين الأردنيين ورعايتهم وتسويقهم، ورفع مستوى الذائقة الفنية لدى الجمهور، ورفد الساحة الفنية بالفن الأصيل.

### - التحديات:

1. عدم وضوح مخرجات هذا المشروع.
2. إخفاق المشروع في تحقيق الأهداف الموضوعية.

#### 7. الفعاليات الثقافية والفنية في المحافظات

يهدف هذا المشروع إلى دعم الحركة الثقافية والفنية في المحافظات ورعايتها، وتعميم الأنشطة الثقافية والفنية عليها، ونشر الثقافة التنويرية التي تجابه الظواهر المجتمعية السلبية كالعنف والتطرف.

##### - التحديات:

1. صعوبة قياس أثر المشروع أو تحقيقه لأهدافه.

#### 8. مهرجان الخالدية للشعر الشعبي والنبطي

يهدف هذا المشروع إلى دعم شعراء الشعر الشعبي والنبطي الأردنيين، والتعريف بالحركة الشعرية الشعبية والنبطية الأردنية.

##### - التحديات:

1. صعوبة قياس أثر المشروع أو تحقيقه لأهدافه.

#### 9. مهرجان السامر للتراث والفنون

يهدف هذا المشروع إلى إدامة التواصل مع التراث الوطني الأصيل، والمحافظة على الفلكلور.

##### - التحديات:

1. صعوبة قياس أثر المشروع أو تحقيقه لأهدافه.

#### 10. مسابقة الشعر النبطي

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع الشعراء على كتابة الشعر النبطي، والتعريف بالمنجز الشعري النبطي الأردني.

## - التحديات:

1. صعوبة قياس أثر المشروع أو تحقيقه لأهدافه.

### ث. مدن الثقافة الأردنية

جاءت فكرة إقامة هذا المشروع تطبيقاً لمبدأ العدالة الثقافية، ومن أجل نقل الفعل الثقافي، بكثافته العالية، من العاصمة المكتظة بالفعاليات، باتجاه المحافظات التي يعاني بعضها ندرة الفعاليات وقلتها.

ويهدف المشروع إلى تفعيل الحراك الثقافي في مدينة الثقافة التي تُختار كل سنة، وتقديم الدعم والرعاية اللازمة لمؤسسات المجتمع المدني الثقافية وللمثقفين والمبدعين في مدينة الثقافة، وإبراز دور الثقافة والفنون في التنوير ومواجهة التطرف والارهاب والغلو.

بدأ المشروع بمدينة إربد عام 2007، تبعثها بالتوالي: السلط، فالكرك، فالزرقاء، فمعان، فمادبا، فعجلون، فالطفيلة، فجرش، فالعقبة، فالمرق (2017).

وتؤشر استمرارية المشروع إلى اليوم على نجاحه، بصورة أو بأخرى، رغم تسجيل عدد من الملاحظات الجديرة بالانتباه عليه.

## - التحديات:

1. بعد أن نُصبت المدن التي تمثل مراكز المحافظات مدناً للثقافة الأردنية بالتتابع، تم الانتقال إلى الألوية وب«الجملة»، ففي عام 2018 مثلاً، اختيرت ثلاثة ألوية من الأقاليم الثلاثة للمملكة، مدناً للثقافة الأردنية.

2. إخفاق المشروع في تنشيط الأطراف ثقافياً، فبدلاً من التركيز على إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط للفعاليات وتنظيمها والمساهمة فيها، كانت الوزارة في الغالب الأعم هي من يتولى التخطيط للفعاليات والإشراف عليها.

3. انحراف المشروع عن هدفه المتمثل في إقامة بنية تحتية للثقافة في الأقاليم والمحافظات.

4. بقاء المشروع في دائرة «الاحتفالية» التي تستمر على مدار عام، من غير أن يكون هناك مخرجات واضحة أو برامج ذات ديمومة، إذ تنتهي الفعاليات في الغالب بانتهاء الاحتفالية، ليخبو الفعل الثقافي في المدينة من جديد.

5. اختيار نسبة لا بأس بها من الكتب التي تصدر ضمن المشروع، من خارج المدينة المستهدفة.



6. الضعف الفني لبعض الكتب الصادرة ضمن المشروع، وعدم تحقيقها معايير الجودة.
7. إغفال البرامج لخصوصية كل مدينة، إذ تكاد الاحتفالية في أي مدينة تكون صورة طبق الأصل عن الاحتفالية في أي مدينة أخرى.
8. إنفاق جزء كبير من الموازنة المخصصة للمشروع كمكافآت للجان التنظيمية والتنفيذية.

### ج. برنامج عمان عاصمة الثقافة الإسلامية 2017

كان الهدف من هذا البرنامج تقديم الصورة الحقيقية للحضارة الإسلامية، من خلال إبراز المضامين الثقافية والقيم الإنسانية لهذه الحضارة، وتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات وإشاعة قيم التعايش والتفاهم بين الشعوب، واستثمار العطاء الثقافي التاريخي لهذه العواصم، في بناء الحاضر والمستقبل على المبادئ المستلهمة من الحضارة الإسلامية، التي هي إرث مشترك للإنسانية.

وعلى مدار عام كامل، أقيمت فعاليات وأنشطة ثقافية وفنية متنوعة في مناطق المملكة كافة، وتم تنفيذ برنامج تنويري بعنوان «نحو مجتمع إنساني متنوع متعايش آمن ومستقر»، وعقد مؤتمر «الدولة المدنية» (ملتقى عمان الثقافي الخامس عشر)، وإصدار عدد من الكتب، وتقديم الدعم المالي واللوجستي لمشاريع وفعاليات وأنشطة الجمعيات والهيئات الثقافية والفنية والمبدعين.

### - التحديات:

1. إن هذا البرنامج يمثل فعالية مناسبة وليس برنامجاً دائماً.
2. عدم وضوح المخرجات والأثر الناتج عن تنفيذ هذا البرنامج.

### ح. البنى الثقافية التحتية

يسعى هذا البرنامج إلى إنشاء مراكز ثقافية شاملة في المحافظات، وتحديث القائم منها، في كل من إربد وعجلون وجرش والعقبة والكرك، وجعلها تعمل على الطاقة الشمسية لتخفيض كلف التشغيل.

وتطمح وزارة الثقافة من خلال ذلك، إلى تحقيق توزيع عادل لمكتسبات التنمية الثقافية في المحافظات، وخدمة الحركة الثقافية والمجتمع المحلي، وتوفير البيئة المكانية المناسبة لرعاية الحركة الثقافية في المحافظات وتوفير أسباب الدعم والتنمية لها.

## التحديات:

1. هذا البرنامج يتكرر كل عام على الورق، وما أنجز منه لا يتعدى ثلاثة مشاريع، في الزرقاء ومعان وإربد، ثم توقّف بعد ذلك، ومرّ أكثر من عشر سنوات دون أن تُرصد أيّ مخصصات لإنشاء مشروع جديد.
2. تعثر إنشاء بعض المراكز الثقافية المخطّط لها، لأسباب مختلفة.

## عاشراً: إستراتيجية ثقافية مقترحة

### أ- مرتكزات الإستراتيجية

ترتكز الإستراتيجية الثقافية المقترحة على ما يلي:

1. القيم المستمدة من العقيدة الإسلامية السمحة، ومن التراث الوطني، والقومي، والعربي الإسلامي، والإنساني.
2. المبادئ العامة الواردة في التوجيهات الملكية السامية في الشأن الثقافي.
3. المبادئ العامة الواردة في التوجيهات الحكومية في الشأن الثقافي كما وردت في البيانات الحكومية.
4. مبادئ الميثاق الوطني الأردني لعام 1990، وبخاصة ما ورد في فصل «الثقافة والتربية والعلوم والإعلام».
5. «الأجندة الوطنية» ووثيقة «كلنا الأردن».
6. المبادئ التي قامت عليها أحكام الدستور الأردني في ما يتعلق بحقوق الأردنيين وواجباتهم.
7. المبادئ التي تقوم عليها فلسفة رعاية الثقافة كما هي في المادة (3) من قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006 وتعديلاته.
8. المسؤوليات والمهام المناطة بوزارة الثقافة كما وردت في المادة (4) من قانون رعاية الثقافة.
9. حق الجميع باكتساب الثقافة.

## ب- تحليل بيئة العمل الثقافي

### - الفرص:

1. ارتفاع نسبة التعليم في المجتمع الأردني.
2. توفر برامج دولية وعربية تدريبية يمكن الاستفادة منها لتدريب العاملين في المجال الثقافي ورفع كفاءتهم.
3. وجود علاقة وثيقة بين وزارة الثقافة والمؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية.
4. وجود عدد كبير من اتفاقيات التبادل الثقافي مع الدول العربية والأجنبية تسمح بالتبادل الثقافي مع هذه الدول.
5. وجود تعاون مع دول إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي في تنفيذ المشاريع الثقافية.
6. تزايد أعداد المبدعين الأردنيين الحاصلين على جوائز معتبرة في المجالات الثقافية المختلفة.
7. إمكانية توفير دعم خارجي لبعض المشاريع الثقافية في الأردن.
8. مشاركة الأردن في المنظمات الثقافية العربية والدولية، ومصادقته على الاتفاقيات الثقافية ذات الشأن.
9. وجود حركة ثقافية ناشطة في المجالات المختلفة للثقافة والإبداع.
10. وجود تشريعات ناظمة للعمل الثقافي، وضامنة وداعمة لحرية الفكر والإبداع.
11. تزايد الاتجاهات نحو الاعتراف بأهمية الثقافة، ودورها في تنمية المجتمع والحد من التطرف، وحقها بالدعم.
12. دور إيجابي للمسجد في نشر قيم الإسلام السمحة، وربط أبناء المجتمع بالعقيدة الإسلامية واللغة العربية من خلال برامج تحفيظ القرآن الكريم.
13. انتشار وسائل الاتصال (وسائل الإعلام الجماهيري، شبكة الإنترنت العالمية، المحطات الفضائية التلفزيونية، الاتصالات).
14. تزايد الاهتمام باقتصاد المعرفة.
15. وجود بعض الصناعات الثقافية المتطورة (النشر، الصحافة)، وإحراز تقدم مضطرد في مجالات مثل الدراما التلفزيونية بعناصرها المختلفة.

16. توفر عدد لا بأس به من المرافق الثقافية في العاصمة وفي عدد من المدن (المسارح، دور السينما، صالات العرض التشكيلي، القاعات متعددة الأغراض، المطابع، معارض الكتب).
17. وجود عدد كبير من الأماكن الأثرية، الجاذبة للسياحة التاريخية والثقافية، وعدد من المواقع الجاذبة للسياحة البيئية، موزعة على مناطق المملكة، بالإضافة إلى وجود عدد من المتاحف الأثرية والثقافية.
18. وجود عدد من المهرجانات الثقافية والفنية الجاذبة للسياحة الثقافية.
19. وجود أكثر من 600 هيئة ثقافية أهلية متنوعة التخصصات والاهتمامات وموزعة على مناطق المملكة.
20. وجود عدد كبير من المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تعمل على صقل المواهب الإبداعية، مثل: كليات الفنون، والمعاهد الموسيقية، ومركز تدريب الفنون الجميلة.
21. وجود علاقات وثيقة بين المؤسسات والهيئات الثقافية في الأردن ونظيراتها في الدول العربية، ووجود تبادل في المشاركات في النشاطات الثقافية العربية.
22. سقف الحرية العالي في التعبير والرأي والمصان قانونياً (وقف توقيف الصحفيين بسبب آرائهم).

#### التحديات:

1. العجز الكبير في الموزانة العامة للدولة، مما يؤثر على موازنة الثقافة التي لا تتقدم كأولوية على الخدمات الاجتماعية الأخرى.
2. غياب السياسات والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالقطاع الثقافي بأطرافه المختلفة؛ الحكومي والخاص والأهلي.
3. عجز بعض الأنظمة عن تلبية متطلبات العمل الثقافي بفاعلية ومرونة، كنظام اللوازم، ونظام الخدمة المدنية.
4. توقف استكمال مشاريع البنى التحتية في حالات عدة نتيجة عدم رصد المخصصات الكافية.
5. عدم الالتزام بتطبيق بنود الاتفاقيات الموقعة بين الأردن والدول الأخرى بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، مما يؤدي إلى إعاقة العمل في مجال التبادل الثقافي الخارجي.
6. تشتت العمل الثقافي بين أكثر من 600 هيئة ثقافية لا تتوفر لأغلبها أبسط مقومات العمل، مثل توفر المقر والموارد المادية الكفيلة بتنفيذ الخطط والبرامج الثقافية.
7. جهل قطاع واسع من المسؤولين في أجهزة الدولة والقطاع الخاص والجمهور بأهمية

- الثقافة في حياة المجتمع، ووجود نظرة سلبية نحو الثقافة تقوم على أنها ترف زائد لا طائل من ورائه.
8. العولمة الثقافية وما تشكله من خطر إضاعة الهوية وتدمير منظومة القيم الخاصة بهذه الهوية.
9. التسارع الهائل في تطور وسائل الاتصال والمعرفة، في ظل بطء استيعاب ومواكبة هذا التطور.
10. جهل واسع بإمكانيات الثقافة الاقتصادية، سواء بشكل مباشر من خلال الصناعات الثقافية، أو بشكل غير مباشر من حيث توفير البيئة القيمية التي تساعد على تطور الإنتاج والعمل.

#### نقاط القوة:

1. وجود عدد من التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الوزارة والجهات التابعة لها، وهي:
- نظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة رقم (15) لسنة 2003.
  - نظام التنظيم الإداري للمركز الثقافي الملكي رقم (16) لسنة 2003.
  - قانون رعاية الثقافة وتعديلاته رقم (36) لسنة 2006.
  - نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية رقم (23) لسنة 2007.
  - نظام نشر الثقافة والتراث رقم (21) لسنة 2007.
  - نظام التفريغ الإبداعي الثقافي الأردني رقم (22) لسنة 2007.
  - قانون حماية حق المؤلف رقم (22) لسنة 1992.
  - نظام تنظيم دائرة المكتبة الوطنية رقم (5) لسنة 1994.
  - قانون الجمعيات وتعديلاته رقم (51) لسنة 2008.
- إضافة إلى حزمة من التعليمات التي تغطي الجوانب المختلفة لنشاطات وزارة الثقافة.
2. موارد مستقلة تساعد على تنمية الفعل الثقافي والارتقاء به.
3. مؤسسات ودوائر ثقافية رسمية وأهلية وخاصة عريقة، لها تجربتها وإسهاماتها في نشر وتطوير الثقافة في الأردن.

4. اتساع قاعدة استخدام تقنية المعلومات في نشر المنتج الثقافي والمعلومات، والاطلاع عليه، وتحقيق إنسيابها عبر شبكة الإنترنت.
5. تزايد في الخبرات لدى العاملين في إدارة المؤسسات والمشاريع الثقافية.

#### نقاط الضعف:

1. إلغاء صندوق دعم الثقافة.
2. بعض القوانين والأنظمة المعمول بها لا يخدم متطلبات العمل الثقافي، مثل نظام المشتريات، ونظام اللوازم، إذ لا يتعامل بشكل مرن مع الخدمات غير المنظورة والإبداعية؛ كالفن التشكيلي، والأعمال المسرحية، والأعمال الغنائية، والمطبوعات والنشر.
3. آلية التوظيف لا تلبى حاجة الوزارة الملحة إلى بعض الوظائف الفنية، من حيث اختيار واختبار قدرات المتقدمين لهذه الوظائف.
4. نقص وضعف في الكادر الوظيفي المتخصص لبعض الوظائف مثل: الترجمة، والتدقيق اللغوي، والإدارة الثقافية، والفنيين في مجال تشغيل المرافق الثقافية، والمعلوماتية، والمحاسبة، واللوازم.
5. انخفاض الأنشطة والفعاليات الثقافية بسبب قلة الموارد المادية لدى المؤسسات والهيئات الثقافية.
6. ضعف في الإعلام الثقافي وخاصة التلفزيوني، وضعف الترويج للمنتج الثقافي الأردني.
7. تدني استثمار القطاع الخاص في الصناعات الثقافية.
8. ضعف قاعدة بيانات القطاع الثقافي في الأردن.

#### ت- الأهداف العامة للخطة المقترحة

تتمثل الأهداف العامة للخطة الإستراتيجية المقترحة بما يلي:

1. تعزيز دور الثقافة في ترسيخ الهوية الوطنية الأردنية بأبعادها العربية والإسلامية والإنسانية، وفي تقوية الدفاعات الوطنية.
2. تعزيز دور الثقافة في إحداث التنمية الشاملة في المجتمع، ورفع كفاءته، من خلال رفع المستوى الثقافي للمجتمع بشرائحه المختلفة، ومن خلال تنمية إبداعات الإنسان الأردني وإطلاقها في المجالات المختلفة.

3. حماية الجبهة الثقافية من الاختراقات التي تستهدف الثقافة واللغة العربيتين، والقيم النبيلة المستمدة من التراث والعقيدة الإسلامية السمحة، والتقاليد العريقة.

### ث- وسائل تحقيق الأهداف

تتمثل وسائل تحقيق الأهداف بما يلي:

1. تطوير البنى التحتية لقطاع الثقافة، بما في ذلك البنية التحتية لترويج المنتجات الثقافية محلياً، وتطويرها وتسويقها عربياً وعالمياً.
2. تعزيز الرعاية الرسمية المادية والمعنوية للثقافة والمثقفين والفنانين والمبدعين.
3. توفير الدعم الإعلامي للثقافة والثقافة الوطنية والمبدعين في الحقول الثقافية المختلفة باعتماد أحدث وسائل الترويج العصرية.
4. دعم المشاريع الثقافية التي تحمل صفة الاختصاص والاستمرارية.
5. حماية وإحياء وتطوير التراث الشعبي الأردني والتراث اللامادي بجميع أشكاله.
6. تطوير الهيكل المؤسسي لقطاع الثقافة الرسمي، وتطوير الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع.
7. تطوير التشريعات الناظمة للعمل الثقافي بما يضمن تحقيق حرية الإبداع، وحقوق المبدعين المادية والمعنوية، وتنشيط الصناعات الثقافية.
8. فتح نافذة تنويرية للمجتمع، وتفعيل الحراك الثقافي.
9. الاهتمام بالتراث العربي الإسلامي كونه الأساس الذي تستمد منه الثقافة العربية المعاصرة عناصر هويتها وديمومتها، وقوتها وتميزها. والعمل على دراسته، وتحقيقه، ونشره.
10. جمع المخطوطات والوثائق الوطنية وحفظها وفهرستها.
11. تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات الثقافية الرسمية والأهلية والخاصة.
12. إعادة ربط دائرة الآثار العامة بوزارة الثقافة.
13. العمل على إنشاء الدارات والمتاحف الثقافية في المباني التراثية.

## ج- محاور الخطة

تتمثل محاور الخطة بما يلي:

- في مجال الفنون:

1. إنشاء فرقة وطنية للمسرح، تُقدم الأعمال المسرحية والموسيقية الاستعراضية للكبار والصغار بشكل ثابت ومستمر. وتعمل الفرقة على أساس «القطعة»، بمعنى أن يكلف الفريق بإنتاج عمل معين، ويقدم عدداً من العروض باسم الفرقة، مقابل نظام أجور متفق عليه. وهو ما يؤمن عروضاً دائمة في المسارح (ريبورتوار)، وينمي قطاع المسرح، ويخلق جمهوراً مسرحياً، وينقل القيم والأفكار المرغوبة، وينمي الذائقة الجمالية، ويحد من انتشار الفكر المتطرف.
2. تشجيع ودعم إنتاج الأفلام التلفزيونية الدرامية والوثائقية، التي تعكس الثقافة الوطنية وتعبر عن تاريخ الأردنيين وحياتهم وقيمهم، بحيث تتحول إلى صناعة تستقطب العديد من المواهب الشابة في هذا المجال. ودعم تسويق هذه الأعمال.
3. تشجيع القطاع الخاص على توسيع المساهمة في صناعة الدراما التلفزيونية التي تمتلك جميع المقومات لتكون صناعة ثقافية تعود على الوطن بالكثير من المردود المادي والمعنوي، وإبراز الهوية الأردنية.
4. تطوير الأوركسترا الوطنية، والإفادة من منات الخريجين من كليات الفنون الوطنية وغير الوطنية، بحيث تكون معلماً حضارياً مميزاً.
5. إقامة بينالي للفن التشكيلي العربي لإتاحة المجال أمام الجمهور الأردني للاطلاع على الفنون العربية ومستواها، وتطوير الاهتمام بالفن التشكيلي وتذوقه، وتطوير خبرات الفنان الأردني.
6. وضع خطة لتوفير متخصصين في الفنون الشعبية من خلال ابتعاث أشخاص لدراسة بعض التخصصات مثل الرقص الشعبي، وتصميم الرقصات الشعبية، التدريب، والبحث في التراث الفني.
7. وضع خطة لتوفير عدد من رسامي الكرتون، من خلال ابتعاث عدد من الطلبة، وذلك لرفد صناعة الكرتون للأطفال، وصناعة النشر الخاصة بالطفل.
8. توثيق الإرث الموسيقي والغنائي المحلي، وكذلك الإرث الفني للمكونات الاجتماعية المختلفة.



9. توثيق العروض المسرحية بالإفادة من أرشيف التلفاز الأردني وأي أرشيف آخر متاح، فثمة إرث كبير من هذه العروض يعود إلى ما يزيد على نصف قرن، والخشية قائمة من ضياع هذا الإرث وتبديده.
10. توثيق لقاءات حوارية مع رواد الحركة الفنية، ترصد مسيرتهم وواقع الحياة الثقافية والفنية على مدى عقود.
11. تشجيع المسرح الشبابي بما في ذلك إنشاء فرق شابة في العاصمة والمحافظات من خلال مديريات الثقافة والبلديات وبدعم القطاع الخاص.
12. إنشاء قواعد بيانات وسير ذاتية للأدياء والفنانين وإتاحتها إلكترونياً.
13. الاستفادة من الفنانين الأردنيين المعروفين في مجال الدراما، خصوصاً الذين وصلوا إلى النجومية في الدراما العربية، ويشاركون باستمرار في أعمال عربية ضخمة، من خلال استقطابهم لأعمال بإنتاجات محلية ضخمة ذات موازنات منافسة وتسويقها على الفضائيات الأكثر انتشاراً.
14. الاستفادة من الأدياء المكرّسين لكتابة سيناريوهات مسلسلات جديدة، واعتماد روايات أردنية تتحدث عن المكان الأردني والتحديات المحلية، ببعد عربي وإنساني.
15. استعادة المخرجين الأردنيين الذين هجروا الساحة منذ سنوات وانتقلوا للعمل في بلدان أخرى.
16. إنشاء شركة إنتاج محلية بموازنة قادرة على المنافسة، ويكون في مقدورها إنتاج مسلسلين اثنين على الأقل يُعرضان خلال الموسم الأهم، وهو شهر رمضان (الموسم الأهم)، وينافسان الأعمال الدرامية العربية الأخرى.
17. تأهيل جيل شاب من الموسيقيين والمغنيين من خلال مسابقات محلية عادلة.
18. إدارة حملات علاقات عامة للفنانين الشباب بما يضمن حضورهم على الفضائيات العربية الأكثر انتشاراً باستمرار.
19. تجويد الأغنية الوطنية، التي أصبح ضعف الألحان والكلمات والأداء سمةً لصيقة بها.
20. العمل على استقطاب كتاب أغانٍ عربٍ للكتابة للفنان الأردني، وأيضاً من خلال قصائد محلية مميزة، سواء بالفصحى أو المحكي.
21. استقطاب ملحنين معروفين لتقديم ألحان جيدة المستوى لأوّلئك الفنانين، ما يسهم في تسويقهم.
22. منح الفنانين الشباب حصصاً عادلة في برامج الإذاعة والتلفزيون الرسميين.

## - في مجال الأدب والنشر:

1. تطوير مشروع مكتبة الأسرة الأردنية بزيادة عدد الكتب المطبوعة وكميتها، وتوسيع رقعة التوزيع، وتطوير وتوسيع فعاليات مهرجان القراءة للجميع، وجميع مشاريع تشجيع القراءة.
2. دعم إنجاز مشروع الذخيرة العربية، وتطوير موقعه الإلكتروني.
3. دعم إنجاز مشروع «المكنز» لحصر مفردات الثقافة الشعبية.
4. دعم برنامج توثيق التراث اللامادي الأردني.
5. إنشاء لجنة تنسيقية بين وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى وبقية المؤسسات الثقافية المعنية، للاتفاق على أسس ومعايير النشر الثقافي، والمكافآت، والتخصص، والتوزيع... إلخ.
6. دعم نشاط ترجمة الإبداعات الثقافية العالمية إلى اللغة العربية، وتفعيل الاتفاقيات الثقافية بحيث يتم ترجمة الإبداعات الثقافية الأردنية إلى لغات العالم.
7. إنشاء دار وطنية للنشر والتوزيع بمشاركة القطاع الخاص.
8. تحويل برامج نشر الكتب لدى المؤسسات الحكومية إلى برامج دعم نشر الكتب، ودعم المؤلفين.
9. إبرام شراكات وبرامج تعاون بين دور النشر المحلية ووزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة المقترح، وأمانة عمان والبلديات الأخرى، لتطوير الصناعات الثقافية على أنواعها.
10. التعاون مع دور النشر الوطنية للتوسع في نشاطاتها وتقديم الدعم لها، على أن تراعى في الوقت نفسه الاعتبارات التجارية، ومقتضيات المنافسة، وشروط تطوير صناعة النشر وخاصة الكتاب.
11. تخصيص منافذ بيع للكتاب الثقافي الأردني وللكتب التي تتناول الحياة في الأردن، وذلك في العاصمة والمدن الأخرى، خاصة مع ندرة وجود أماكن مخصصة للتزود بهذه الكتب.
12. إعادة العمل بمشروع «الذخيرة» من أجل توفير نسخ إلكترونية للجمهور من مؤلفات المبدعين الأردنيين.
13. إنشاء إطار مؤسسي على شكل دائرة أو مديرية تتبع لوزارة الثقافة تعنى بـ«الاتصال والتسويق الثقافي»؛ تكون مهمتها تقديم المنتج الثقافي الوطني المطبوع للجمهور محلياً

وللعالم في الخارج، وتسعى لتحقيق المزيد من الحضور المحلي والدولي والإنساني لمنتجي الثقافة في الأردن، وتوفير حاضنات أعمال ثقافية تعمل على تشجيع منتجي الثقافة على الاستثمار وتطوير نماذج أعمال ناجحة.

14. وضع خطة تسويقية خارجية للكتاب والمثقفين، الرواد والشباب على حد سواء، وإشراكهم في تظاهرات ثقافية وأدبية نوعية، من خلال خطة واضحة تضعها وزارة الثقافة وتشرف على تطبيقها.

15. إشراك مبدعين ومثقفين أردنيين جنباً إلى جنب في فعاليات مشتركة خارجية مع نظراء عرب معروفين، ما يتيح لفت النظر إلى تجاربهم وإبداعاتهم.

16. تشجيع نشر كتب لمثقفين ومبدعين أردنيين في الخارج من خلال احتفاليات معارض الكتب والفعاليات الكبرى التي تقام بصورة دورية، أو عن طريق مؤسسات ناجحة في عملية التوزيع.

#### - في مجال ثقافة الطفل:

1. تطوير مشروع مكتبة الطفل المتنقلة، بزيادة عدد الحافلات المستخدمة لتصل إلى خمس حافلات خلال خمس سنوات، وتطوير الفعاليات المرافقة للمكتبة.

2. الاستمرار بإقامة مسابقات الإبداع الشبابي، وزيادة حقولها، ورفع قيم جوائزها.

3. الاستمرار بإصدار مجلة «وسام» للأطفال وتطوير مضاميرها ومستواها الفني.

4. تشجيع تأسيس أندية الطفل الثقافية في مدن المملكة وتوفير الدعم لها.

5. الاستمرار بإقامة مهرجان مسرح الطفل، والعمل على تكريس مسرح للطفل بعروض دائمة، والعمل على إيجاد مسرح للدمى، ونقل العروض المسرحية إلى تجمعات الأطفال في أرجاء البلاد.

6. العمل على إيجاد تشريع يضبط عملية نشر كتب الأطفال، وجميع الوسائل التربوية والتعليمية الخاصة بالطفل.

7. العمل على إقامة مهرجان للاختراعات، ودعمها.

8. إنشاء مجلس أعلى لكتاب الطفل.

## - في مجال التشريع :

1. دراسة تعديل وإصدار التشريعات الوقائية التي تضمن حماية التراث، وصون الآثار والوثائق، وتسجيل الفنون الشعبية والتراث الشعبي، وصون اللغة العربية، وصون المؤسسات الثقافية والعلمية، ودفع التبعية والغزو الثقافي.
2. دراسة تعديل وإصدار التشريعات التشجيعية التي تضمن تيسير تأسيس الهيئات والمؤسسات الثقافية، وحق تشكيل النقابات أو الاتحادات النوعية التي تضم أكثر من هيئة ثقافية.
3. دراسة تعديل وإصدار التشريعات الدفاعية التي تضمن إزالة العوائق أمام التدفق الثقافي، مثل قوانين الجمارك، والأنظمة المالية، وصرف وتحويل العملة... إلخ. وبشكل محدد، فإن الحاجة ملحة في هذه المرحلة إلى تعديل أو إصدار التشريعات التالية :
  1. تعليمات المدن الثقافية، بما يضمن التركيز على المثقفين في عضوية اللجنة العليا من أبناء المدينة الثقافية، وتوسيع مشاركتهم في اللجان الفرعية.
  2. تعليمات دعم المشاريع الثقافية، بحيث تكفل وضع معايير وأسس واضحة وعادلة للدعم، وتركيز الدعم على الصناعات الثقافية.
  3. تعليمات التفرغ الإبداعي بحيث تكفل زيادة عدد المستفيدين من المشروع، وأن تغطي مختلف الحقول الفكرية والأدبية والفنية، وزيادة قيمة مبلغ بدل التفرغ لبعض القطاعات خاصة في مجالات المسرح والسينما والموسيقى وغيرها.
4. قانون التنمية الاجتماعية الذي يتم بموجبه تسجيل الهيئات الثقافية، وربط تسجيلها وترخيصها بوزارة الثقافة أسوة بقانون رعاية الشباب، خاصة وأن قانون رعاية الثقافة ينص على ذلك، على أن يتضمن نظام تسجيل الهيئات الثقافية تسجيل المؤسسات الثقافية غير الربحية، ويتيح إقامة الوقف الثقافي. وإضافة مادة تطلب من كل جمعية مرخصة أن تقدم ضمانات لاحترامها للتعددية والتسامح والابتعاد عن أشكال التطرف كافة، وأن يُضمّن ذلك في نظامها الداخلي. وإضافة مادة تضمن فيها الجمعيات المرخصة حقوق الإنسان والحريات التي يكفلها الدستور الأردني، وتعكس ذلك في عضويتها.
5. إصدار نظام الملحقين الثقافيين، بما يضمن فتح ملحقيات ثقافية في بعض العواصم لترويج المنتج الثقافي الأردني، وتوثيق العلاقات الثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة.
6. إيجاد تشريع يضبط عملية نشر كتب الأطفال، وجميع الوسائل التربوية والتعليمية الخاصة بالطفل.

7. إيجاد تشريع يحمي البيوت ذات القيمة التراثية والمعمارية، أو التي تعود لشخصيات ثقافية وعامة، وتسهيل تحويلها إلى دارات ومتاحف ثقافية.
8. إصدار قانون المجلس الأعلى للثقافة.
9. إصدار قانون توثيق وحماية التراث الثقافي اللامادي.
10. إصدار نظام أو تعليمات تنفيذية للحماية الثقافية وتحديداً لحماية الصناعات الثقافية المحلية والأصول الثقافية، في مواجهة الإغراق بالسلع والمنتجات التي تحمل سمات ثقافية محلية ويتم إنتاجها في الخارج، وهذا التشريع يتطلب ضرورة تنمية الصناعات الثقافية المحلية، وربطها بفكرة الانتفاع من الثقافة على غرار ما قامت به فرنسا في مبدأ «الاستثناء الثقافي» في حماية الثقافة الفرنسية في مواجهة اتفاقيات التجارة العالمية.
11. تطوير التشريعات الكفيلة بحماية حق الملكية الفكرية والحقوق الاجتماعية للفنانين ورياديين الأعمال الثقافية الفنية.
12. سنّ تشريعات تحمي حرية المبدعين، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية الإبداع، ولا تضع «رقابة» رسمية أو اجتماعية على الحقل الثقافي من خارجه، ولا تخلط بينه وبين حقلي «الإعلام» أو «الشباب» أو سواهما.
13. إصدار تشريعات تستجيب لتعديل المادة (15) من الدستور التي كفلت حرية التعبير إلى جانب «حرية الإبداع الأدبي والفني والثقافي»، ولم يتم تفعيل هذا التعديل الذي جعل حرية الإبداع الثقافي مكفولة دستورياً من خلال القوانين.
14. تعديل قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006 بما يشمل:
  - إضافة مادة في القانون تؤكد التزام الدولة برعاية التعددية الثقافية والتسامح الثقافي بحيث يتوفر أصل قانوني لهذه المبادئ.
  - تخصيص القانون مادة توضح دور الدولة في رعاية فئة الشباب من منظور ثقافي.
  - إضافة مادة تؤكد حق الدولة في حماية الصناعات الثقافية الأردنية.

#### - في مجال الهيئات الثقافية :

1. استكمال الخريطة الثقافية الوطنية.
2. إنشاء لجنة تنسيقية من رؤساء الهيئات الثقافية، تجتمع مرتين في العام، لمراجعة الخطة الإستراتيجية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.

3. إنشاء سوق حرّية لإنتاج وتسويق المنتجات الحرفية والتراثية والفلكلورية.
4. إشراك ممثلي بعض الهيئات الثقافية المعنية في الإعداد لأي إتفاقية ثقافية بين الأردن والدول الأخرى، وإشراكهم في الوفود الثقافية أيضاً.
5. تطوير الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة على شبكة الإنترنت، وإيجاد روابط للهيئات الثقافية من خلاله.

#### - في مجال الموارد البشرية والتدريب:

1. إعادة هيكلة وزارة الثقافة لصالح إنشاء مديريات تمثل قطاعات ثقافية واسعة (فنون، آداب وفكر وتراث، علاقات ثقافية، مراكز ثقافية).
2. تحقيق التوازن في أعداد الموظفين من ذوي المؤهلات العلمية والتخصصات الفنية وموظفي الخدمات المساندة في وزارة الثقافة.
3. تأهيل موظفي الوزارة على إدارة العمل الثقافي.
4. التشبيك بين الوزارة والهيئات الثقافية مع الجامعات.
5. تدريب العاملين في الحقل الثقافي على إنشاء الصناعات الثقافية وإدارتها.
6. وضع خطة عمل تدريبية لتأهيل الهيئات الثقافية في المجالات الإدارية والمالية.
7. عقد ورش عمل لتأهيل رؤساء ومديري الهيئات الثقافية على آليات إعداد خطط التنمية الثقافية السنوية وتقييمها، وإعداد المشاريع الثقافية المقترحة وتقديمها للجهات الداعمة والممولة.

#### - في مجال الإعلام الثقافي:

1. تشجيع إطلاق إذاعة ثقافية (FM).
2. تشجيع القطاع الخاص على إطلاق قناة ثقافية أردنية، تتبنى الإبداعات الأردنية.
3. ترسيخ المنتج الثقافي والأدبي والفني في وسائل الإعلام، وخاصة في التلفزيون الأردني.
4. زيادة المساحة المخصصة للثقافة في وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون الأردني، مع العناية الشديدة بمحتواها والقيم التي تسعى إلى ترسيخها في المجتمع.

- في مجال البنية التحتية :

1. استكمال إنشاء المراكز الثقافية في المحافظات.
2. مساعدة الهيئات على إنشاء مقرات خاصة بها أو تقديم دعم مالي سنوي إضافي لها حتى تتمكن من تغطية كلف الأيجار والنفقات الضرورية.
3. دعم إنشاء بيوت للثقافة في الأماكن ذات القيمة الجمالية والثقافية، مثل عجلون، ووادي رم، وضانا، والغور.
4. بناء مراكز ثقافية وتكنولوجية تجريبية وقاعات عروض تتناسب مع البيئة العمرانية في المناطق المهمشة والنائية لتمتيع أبنائها بثمرات الثقافة، وذلك بالتعاون بين وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى والبلديات، مع دعوة القطاع الخاص لدعم بناء هذه المراكز وتجهيزها مقابل تقدير معنوي يتمثل على سبيل المثال بتسمية قاعات بأسماء متبرعين أو الإعلان عن رعاية النشاطات.

- في مجال التمويل :

1. إعادة إحياء صندوق رعاية الثقافة.
2. تسهيل عملية حصول الهيئات الثقافية على قروض من صندوق التنمية والتشغيل.
3. فتح آفاق تمويلية للهيئات الثقافية من خلال مشاريع وزارة التخطيط.
4. تشجيع القطاع الخاص على تمويل المشاريع المتميزة للهيئات الثقافية.
5. زيادة موازنة وزارة الثقافة في موازنة الحكومة.
6. تشجيع الهيئات الثقافية على إقامة مشاريع ثقافية منتجة.
7. تطوير نماذج للتمويل والإنتاج الفني من خلال تأسيس صناديق لدعم الثقافة والفنون، ودعم الإنتاج الفني المستقل، بالتعاون بين القطاع الحكومي والخاص.
8. إصدار تشريع وطني لإدارة الوقفيات العلمية والثقافية والتعليمية، وتوفير حوافز لرجال الأعمال والميسورين للإقدام على وقف أموال أو عقارات أو غيرها لصالح الثقافة والفض والعلم والإبداع والتعليم. ومن المتوقع أن يساهم هذا التشريع في إضفاء صفة اعتبارية ومعنوية على هؤلاء الأشخاص.

### - في مجال التشبيك والتنسيق :

1. إنشاء المجلس الأعلى للثقافة، بحيث يضم الجهات الرئيسية المعنية بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للثقافة، مثل وزارة الثقافة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس الأعلى للشباب، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الدينية، ووزارة البلديات.
2. إنشاء لجنة تنسيقية بين وزارة الثقافة وأمانة عمان الكبرى لتوجيه الجهود الثقافية وتوحيدها.
3. إنشاء لجنة تنسيقية مع المجلس الأعلى للشباب والجامعات لتنفيذ إستراتيجية لنشر الثقافة والوعي لدى فئة الشباب الأردني، ودمجه بالأنشطة الثقافية.
4. مشاركة ممثلين عن المجلس الأعلى للثقافة (في حال إنشائه) في لجان وضع وتطوير مناهج التربية والتعليم.
5. إيجاد لجنة تنسيقية من رؤساء عدد من الهيئات الثقافية الذين يمثلون قطاعات مختلفة.

### - في مجال الربط بين السياحة والثقافة :

يمتلك الأردن مقومات كبيرة للاستثمار الثقافي النافع للسياحة، أهمها مدخل التراث الحضاري الأردني وتراث الطبيعة والموارد الثقافية التي تمتاز بالتنوع والتفرد والجاذبية، مما يجعل هذا القطاع يشكل منجماً لفرص تنموية إذا ما توفرت سياسات تسويق تربط بين الثقافة والسياحة وتوفّر منتجات سياحية-ثقافية يساهم في تطويرها منتجو المحتوى الثقافي من أكاديميين وأدباء وشعراء وفنانين.

### - في مجال التعليم ودور الجامعات :

1. المضي في إصلاح مناهج التعليم، باتجاه الاعتراف بأهمية التفكير والتحليل. وتكريس القيم الفردية والمجتمعية التي تحث على الإنتاج والبحث والتقصي، ووضع حدّ لسياسة التلقين والحفظ، مع إعطاء اعتبار للتذوق الفني والإبداعي، بدلاً من تلقين الطلبة نصوصاً أدبية قديمة ذات طابع وعظي مع شروح واجبة الحفظ، وحرمان الطلبة من إبداع أي ملاحظة، ومع خلط شبه متعمد بين الاعتبارات الدينية والأدب والفن.



2. تضمين العملية التربوية مناهج الفلسفة والريادة العلمية والابتكار، ودعم المعاهد الثقافية الحرفية بأشكالها كافة، وتضمين استخدامات تكنولوجيا المعلومات في تطوير التفكير الفني الإبداعي الريادي.
3. دعوة الجامعات الرسمية والخاصة لبناء العقل العلمي لدى الطلبة وحث روح العقلانية ونبذ التعصب بأشكاله المختلفة، وتشجيع مبدأ الحوار الفكري واحترام الاختلاف، والإعلاء من شأن الجامعة كمنارة للبحث والعلم لا مجرد مؤسسة لمنح شهادات أكاديمية لغايات الحصول على وظيفة.
4. دعوة كليات الآداب في الجامعات الأردنية لتضمين مناهجها ومساقاتها نماذج من الأدب المعاصر في الأردن؛ لتبصير الأجيال الجديدة بثمرات الفكر والأدب في الوطن.
5. دعوة كليات الآداب في الجامعات لتوجيه الطلبة الباحثين لوضع رسائل جامعية حول الحياة الأدبية والعلمية والفكرية والتكنولوجية والفنية المعاصرة في الأردن ورموزها وروادها في حقول الإبداع المختلفة.
6. دعوة الناشطين من أعضاء الهيئات الأكاديمية في مجالات الآداب والعلوم الطبيعية والتطبيقية والإنسانية لأداء دور أكبر بالتفاعل مع المجتمع المحلي، وعدم الانقطاع عنه، ومواكبة الحياة الثقافية والفنية والإنتاجية بروح مبادرة وتفاعلية، وكما هي عليه الحال في دول عربية مثل: مصر ولبنان وتونس والمغرب.
7. دعوة الجامعات إلى زيادة مساحة حرية التعبير بأشكاله كافة، وتعزيز حرية الرأي، والتشجيع على الحوار.

#### - محاور أخرى:

1. تفعيل دور البعثات الأردنية في الخارج في المجال الثقافي، والتفكير جدياً بإيجاد ملحقين ثقافيين في الخارج من خلال وزارة الثقافة ومن العلماء والمفكرين والمنقذين والمبدعين الأردنيين، تكون مهمتهم رعاية المصالح الثقافية الأردنية.
2. إصدار مدونة سلوك «المسؤولية الثقافية والمجتمعية» من خلال هيئة الإعلام، تلزم وسائل البث التلفزيوني والإذاعي بتقديم نسبة محددة من بثها اليومي في موضوعات ثقافية وعلمية وتنمية الثقافة وحماية الأطفال للمساهمة في الخدمة العامة، على أن يتم التمييز بين وسائل إعلام الخدمة العامة ووسائل إعلام القطاع الخاص. وهذا الإطار التنظيمي معمول به في أعرق الديمقراطيات.

3. مراجعة وثائق أساسية تُعنى بالسياسات الثقافية، على غرار البحث المتعلق بالسياسات الثقافية والذي أصدره «المورد الثقافى»، ويتضمن دراسة قانونية للتشريعات الناظمة للقطاع، والإفادة منها في إشاعة مناخ يحزر الحياة الثقافية من كوابحها.
4. مراجعة الوثيقة التي أعدها الاتحاد الأوروبي في الأردن حول الصناعات الثقافية، واستخلاص ما هو مفيد منها في تطوير الحياة الثقافية وضمان ازدهارها.

### خلاصة

إن الثقافة في الأردن ما زالت تحتاج إلى رعاية الدولة بسبب غياب الموارد، وستبقى مسؤولية رعاية الثقافة من اختصاص الدولة، فللدولة رسالة تريد أن توصلها لأبناء شعبها، وهي المعنية بتحقيق التنمية الثقافية، وصون الثقافة الوطنية، وحمايتها من الاختراقات، ولا يمكن ترك الشأن الثقافى بما هو شأن يتصل بقيم الإنسان السامية، للقطاع الخاص الذي يهتم بدرجة أساسية بمصلحته المادية، وما يعود عليه نشاطه من ربح. وهذا لا يعني نفي الحاجة لمشاركة القطاع الخاص بالاستثمار في المجال الثقافى. لكن، وبالرغم من أن القطاع الخاص قد دخل المجال الثقافى، إلا أن دخوله في الأردن ما زال محدوداً. وإذا ما أُريد الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص، فيمكن إشراكه في مسألة التخطيط، في إطار المجلس الأعلى للثقافة، وفي إطار صندوق دعم الثقافة، حتى يصل إلى قناعة بالجدوى الاقتصادية للاستثمار في القطاع الثقافى، الأمر الذي ما زال القطاع الخاص لا يدركه كثيراً، فرغم وجود مبادرات هنا وهناك، إلا أن هذه المبادرات تعتمد على الحماسة غالباً، من غير خبرة كافية في أصول الاستثمار في هذا القطاع.